

الجزء الأول: تحليل أداء القطاع الزراعي

1/1 تطورات التنمية ومعدلات الأداء

شهدت الزراعة المصرية خلال العقدين الماضيين تطورات هامة أثرت تأثيراً مباشراً على دور القطاع الزراعى فى تكوين الدخل القومى وتنمية الإجتاة نحو التصدير، كما أثرت على أوضاع المزارعين من حيث التراكيب المحصولية ، وأنماط التكنولوجيا المطبقة، ومستويات الدخل المتحصل عليها، ومدى استجابة المزارعين للتغيرات السوقية. وتستعرض النقاط التالية أهم ملامح التغير الذى لحق بالزراعة المصرية خلال هذه الفترة:

1/1/1 معدلات النمو للقطاع الزراعى

تفاوتت معدلات التنمية خلال العقدين الماضيين تفاوتاً واضحاً ما بين فترة وأخرى تأثراً بتطورات الأوضاع الاقتصادية العامة من جانب ، واستجابة لجهود التنمية واستثماراتها من جانب آخر. وتأتى الفترة 82/81 - 87/86 فى مقدمة هذه الفترات التى حققت معدلاً للنمو أعلى من غيرها حيث قدر معدل النمو بنحو 3% سنوياً خلال هذه الفترة، فى حين جاءت الفترة 88/87-92/91 فى مؤخرة الفترات من حيث معدلات النمو حيث قدر معدل النمو بنحو 2% فقط سنوياً، بينما حقق معدل النمو فى القطاع الزراعى بعض التحسن خلال الفترات التالية حتى بلغ 3.3% خلال 07/06 ومن ذلك يتضح أن الكثير من التغيرات والتعديلات الهيكلية التى شهدتها القطاع الزراعى خلال فترة التسعينيات قد أثرت إيجابياً على معدلات النمو المحققة فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. ويبلغ معدل النمو المستهدف للخطة السادسة 08/07 - 012/011 نحو 3.6% فى بداية الخطة. ويمكن إبراز بعض أهم الأسباب ذات الأثر المباشر والفعال على المعدلات التنموية السابق الإشارة إليها:

- تطورات الاستثمار الزراعى: سواء من قبل الدولة أو القطاع الخاص ، إذ تفيد الأرقام أن هناك ترابطاً واضحاً بين معدلات الانفاق الحكومى على هذا القطاع ، ومعدلات التنمية التى أمكن إحرازها، الأمر الذى يشير بوضوح لا يقبل الشك أن نقطة الانطلاق لتحقيق إنجازات تنموية هامة تتمثل فى الانفاق الاستثمارى العام، والذي تتولاه الحكومة موجهاً لتدعيم البنية الأساسية للقطاع، وتجهيز مناطق الاستصلاح الجديدة بكامل المقومات التنموية المطلوبة. ومما يؤكد ذلك ما تبرزه الإحصاءات حول التراجع الواضح لمعدلات استصلاح الأراضي فى ظل محدودية الإنفاق الاستثمارى الحكومى والذي شهدته سنوات 07/06-03/02 حيث تراجع بالاسعار الجارية من نحو 18 مليار جنيه فى الفترة 98/97 - 02/01 الى نحو 15.2 مليار جنيه فى جملة السنوات الخمس التالية (07/06-03/02).
- زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها: حيث شهدت هذه الفترة تطورا هاما فى تهيئة البنية الأساسية للبحث والتطوير التكنولوجى وذلك بدعم مركز البحوث الزراعية وتوسع دوائر اختصاصاته وبناء قدراته البشرية وكذا باقى مؤسسات البحث العلمى الزراعى، وقد ساعد على ذلك نجاح الدولة فى إستقطاب العديد من مصادر التمويل الأجنبى لتعمل على دعم الزراعة المصرية فى صورة مشروعات تنموية متخصصة أحياناً ، وعامة أحياناً أخرى. ولعل مشروعات تنمية الإنتاج النباتى والحيوانى من خلال مشروع تطوير النظم الزراعية (Egypt-California) ومشروع تطوير أهم محاصيل الحبوب المصرية

(EMCIP) المشروع القومي للبحوث الزراعية (NARP)، ومشروع نقل التكنولوجيا الزراعية واستخداماتها (ATUT) ومشروع إصلاح السياسات الزراعية (APRP) وكذا مشروع تطوير الصرف الزراعي الذي موله البنك الدولي وغيره من المشروعات المماثلة، تعد أمثلة لما شهدته هذه الفترة من تطور هام في مجال بناء القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي الزراعي. وقد كان من محصلة تلك المشروعات الزيادة غير المسبوقة في الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل والتي يأتي في مقدمتها القمح، الأرز، والذرة، والعديد من المحاصيل البستانية مثل العنب والفاصوليا الخضراء وغيرها، هذا إلى جانب التنمية السريعة التي شهدتها قطاع الاستزراع السمكي خلال هذه الفترة.

• تحرير القطاع الزراعي من القيود الحكومية: شهدت التسعينات تغيراً جذرياً في مسئوليات وأدوار الدولة في الأنشطة الزراعية، فخلال هذه الفترة عدلت علاقات الإنتاج الزراعي بموجب قانون العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها، وألغيت الدورة الزراعية الإجبارية، وحررت قرارات المزارعين التسويقية، وأيضاً تقلص الدعم الزراعي تدريجياً في مقابل تحرير الأسعار الزراعية مسترشدة بنظيرتها الدولية، إلى غير ذلك من التغيرات الهامة، التي أثرت بفاعلية على عده جوانب كان في مقدمتها تغيرات واضحة في التركيب المحصولية في إتجاه المحاصيل الأعلى عائد من وجهة نظر المزارعين، بالتالي فقد اتسعت مساحات الأرز على حساب القطن، وأدخلت العديد من الأصناف والأنواع المحصولية الجديدة التي لم تكن معروفة سابقاً.

• إصلاح العلاقات الإيجارية الزراعية: ترتب على صدور قوانين الإصلاح الزراعي وما تضمنه من تحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة على الأراضي الزراعية والتجديد التلقائي للعقود الإيجارية وتوريث تلك العقود، إلى الإلغاء الكامل لدور الطلب والعرض في تحديد القيم الإيجارية للأراضي وكذا أثمان الأراضي. وزيادة على ذلك فقد جمدت الحكومة القيمة الضريبية على الأراضي وبالتالي القيمة الإيجارية لها وهو الأمر الذي إستمر لأكثر من أربعين عاماً. وقد ترتب على هذا الوضع العديد من مظاهر الخلل والتناقض في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في الريف المصري ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر الخلل في الجوانب التالية:

❖ إنعدام الثقة والتعاون بين ملاك الأراضي ومستأجريها الأمر الذي إنعكس على محدودية الإهتمام بصيانة الأراضي وزاد من تدهورها.

❖ ظهور إختلال شديد في سوق الأراضي، حيث إنخفضت أثمان الأراضي المؤجرة إلى نحو نصف نظيرتها غير المؤجرة والمزروعة على الذمة.

❖ إتجاه الكثير من الملاك بالإتفاق مع المستأجرين إلى تبوير تلك الأراضي وطرحها للإستعمال السكني، وبالتالي خروج مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية من الإستعمال الزراعي.

❖ إنخفاض التدفق الإستثماري ومن ثم التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي، الأمر الذي حد بشكل كبير من إمكانيات تنمية المشروعات المرتبطة والمكملة للأنشطة الزراعية.

وقد أدت هذه الأوضاع الى ضرورة مراجعة القانون الخاص بالعلاقة بين الملاك والمستأجرين وإصدار قانون جديد بهدف تفعيل دور قوى السوق في تحديد القيمة الإيجارية ونظيرتها السوقية للأراضي بإعتبارها

من أهم عناصر الإنتاج الزراعي، وهو ما ينعكس بالضرورة على كفاءة توزيع إستخدامات الأراضي بين الأنشطة المزرعية المختلفة. وقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة لتطبيق القانون الجديد دون التأثير على السلام الإجتماعي في الريف وذلك من خلال:

- التعديل التدريجي للفئات الإيجارية حتى تعكس القيم السوقية الحقيقية.
- إعطاء فترة إنتقالية طويلة نسبياً لتوفيق الأوضاع بين الملاك والمستأجرين.
- تعويض المستأجرين المتضررين بأراضي بديلة في مناطق التوسع الأفقي وبشروط ميسرة مع توفير مقومات التوطين في هذه المناطق.
- التوجه نحو زيادة معدلات ميكنة العمليات المزرعية: شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في ميكنة العديد من العمليات المزرعية وبخاصة عمليات إعداد الأراضي للزراعة، والرى، ومقاومة الآفات، والحصاد والدراس لغالبية المحاصيل الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تحرير الحيوان من العمل المزرعي وهو ما انعكس على إنتاجيتها إيجابياً، كما أدى ذلك إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المزرعية وتخفيض الزمن والجهد اللازم لأداء تلك العمليات وهو ما انعكس على كل من إنتاجية المحاصيل المختلفة من ناحية، ومعدل التكثيف الزراعي من ناحية أخرى. كما شهدت تلك الفترة أيضاً ميكنة العديد من الأنشطة الزراعية الأخرى مثل مزارع دجاج اللحم والبيض والمزارع السمكية.

2/1/1 زيادة القدرة التنافسية للعديد من منتجات الزراعة في الأسواق الدولية

ظلت الصادرات الزراعية لفترات طويلة من الزمن محصورة في أربعة محاصيل رئيسية وهي القطن والأرز والبصل والموالح. ومنذ منتصف التسعينات بدأت مظاهر التحول الجذري في هيكل تجارة الصادرات الزراعية حيث تنوعت محصولياً واتسعت سوقياً، وتضاعفت من حيث القيمة والعائد التصديري ومما يؤكد ذلك أن جملة قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو 1230 مليون دولار سنوياً خلال الثلاث سنوات الأخيرة (05-07) تشكل المحاصيل الأربع السابق الإشارة إليها نحو 50% من هذه الحصيلة التصديرية، والباقي كان محصلة تصديرية للعديد من الحاصلات الأخرى مثل الخضر، الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية. كما اتسعت الدائرة السوقية للصادرات المصرية فلم تقتصر على السوق العربية أو الأوروبية بل انتشرت لتصل إلى العديد من الأسواق الأفريقية، وأسواق جنوب شرق آسيا وغيرها من أسواق الاستيراد الرئيسية على النطاق العالمي.

3/1/1 التحسن النسبي في معدلات التصنيع الزراعي

على الرغم من أن معدلات التصنيع الزراعي لمنتجات الزراعة المصرية ما زالت دون الطموح، فإن العقدين الماضيين قد شهدا ولا شك تطوراً هاماً في هذا المجال، فقد أنشئت العديد من وحدات التصنيع الأحدث تكنولوجياً، كما جاءت منتجاتها مطابقة لشروط الجودة العالمية بالقدر الذي زاد من قدرتها على النفاذ إلى العديد من الأسواق الخارجية. ولعل التطورات التي شهدتها صناعة العصائر والمربيات، وصناعات الخضر المجمدة والمجففة لخير دليل على التطور الذي تحقق خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر لم يقتصر فقط على التصنيع الزراعي المباشر لمنتجات الزراعة، بل امتد أيضاً لتصنيع العديد من مدخلاتها

وبصفة خاصة مواد التعبئة والأسمدة والمبيدات ومستلزمات الري وغير ذلك من المدخلات الزراعية الرئيسية . وقد إنعكس هذا التطور في شكل الزيادة السريعة في حجم الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.

4/1/1 تحسين مستويات دخول المزارعين

على الرغم من عدم الرضى الكامل عن مستويات دخول المنتجين التي تحققت الأنشطة الزراعية في الوقت الراهن ، إلا أن هذه الدخول قد شهدت تطوراً إيجابياً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين ، ويكفي للتدليل على ذلك من أن صافي عائد الفدان بالأسعار الثابتة قد تزايد بنحو 684 جنيه في المتوسط خلال الفترة من 1980-1985 ليصل هذا العائد الفداني إلى نحو 1046 جنيه خلال عام 2007، محققاً بذلك معدلاً للنمو بلغ بنحو 1.7% سنوياً ، إلا أن العامل الحاسم الذي أضعف من أثر هذا التطور التنموي على الأوضاع المعيشية للمزارعين ، يتمثل في الانخفاض الحاد في حجم الحيازات المزرعية والذي شهدته سنوات هذه الفترة ، إذ تزايدت نسبة الحيازات القرمية دون الفدان الواحد لتشكّل وحدها نحو 43.5% من مجمل أعداد الحيازات، وذلك بعد أن كانت تشكل نسبة تقل عن ذلك كثيراً في الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانيات.

2/1 تنمية الموارد الزراعية

1/2/1 الموارد المائية والأرضية

شهدت سنوات العقدين الماضيين تطورات هامة على صعيد تنمية الموارد الزراعية الطبيعية وبخاصةً موردي الأرض والمياه، وفيما يلي موجز لأهم مظاهر التطور الذي تحقق خلال هذه الفترة:

1. نظراً لمحدودية موارد المياه المتاحة وثبات حصة مصر من موارد نهر النيل حول حدودها المقدرة بنحو 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، فقد اتجهت السياسات المائية المصرية خلال هذه الفترة إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في تدعيم المتاح من موارد المياه وذلك لمقابلة الطلب المتنامي على هذا المورد الهام، وقد تم ذلك بخلط مياه الصرف الزراعي بمياه الري في بعض الترع وقنوات الري الرئيسية؛ الأمر الذي ساعد على زيادة كميات المياه المتاحة للاستخدام الزراعي خلال سنوات هذه الفترة.
2. استطاعت السلطات المائية من خلال تبنيها لعدد من مشروعات معالجة المياه من زيادة كميات المعروض من المياه المعالجة لتصل إلى نحو 1.1 مليار متر مكعب عام 2007. وقد استخدمت لهذا الغرض كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي ووجهت استخدامات هذه المياه المعالجة إلى مجالات زراعية غير ضارة بصحة المستهلكين أو بالصحة النباتية أو الحيوانية.
3. اتخذت السلطات التنفيذية بالدولة العديد من الإجراءات ونفذت العديد من المشروعات التي تحد من معدلات تلوث نهر النيل وفروعه، وذلك سعياً لتحسين جودة المياه المتاحة للزراعة، وقد بلغت معدلات تلوث المياه مستويات غير مقبولة في العديد من المناطق الزراعية، وأثرت تأثيراً سلبياً على قدرة هذه المناطق على إنتاج الغذاء النظيف والصالح للاستهلاك الآمن للسكان المحليين أو الصالح للتصدير للخارج. وعلى الرغم من تنفيذ تلك المشروعات فإن درجات تلوث المياه ما زالت مرتفعة في بعض المناطق الزراعية خاصةً في نهايات

الترع والمجاري المائية، الأمر الذي يعني ضرورة الاستمرار في بلورة العديد من المشروعات اللازمة لتحسين جودة المياه في هذه المناطق.

4. أسفرت سياسات توزيع الأراضي الجديدة والتي تبنتها الحكومة اعتباراً من عام 1980 إلى التوسع في مساحات الأراضي الزراعية، باستخدام الأرصدة المخزونة من المياه الجوفية في العديد من المناطق الزراعية، مثل الأراضي المحيطة بطريق الإسكندرية الصحراوي، ومنطقة شرق العوينات والعديد من المناطق الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد ساعدت على توسيع الرقعة الخضراء إلا أن المخاطر المتعلقة بعدم استدامة موارد المياه الجوفية في بعض هذه المناطق الزراعية بات يهدد الاستثمارات التي أنفقت على تنميتها زراعياً، مما اضطر السلطات التنفيذية إلى بحث السبل الكفيلة بتزويدها بالموارد المائية اللازمة. وتجدر الإشارة هنا إلى إجمالي رقعة الأراضي الزراعية التي تروى اعتماداً على الآبار السطحية أو الجوفية قد تزايدت بمعدلات سريعة خلال هذه الفترة لتبلغ نحو 542 ألف فدان في عام 2005 (التعداد الزراعي بالعينة عام 05/04).

5. نجحت السياسات الحكومية في استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي خلال الفترة من 1980-2007؛ حيث قامت شركات الاستصلاح التابعة للقطاع العام، إلى جانب الجمعيات التعاونية لاستصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية بجهود كبيرة أسفرت عن زيادة ملموسة في الرقعة الزراعية، فتقدر جملة الأراضي الزراعية في الوقت الراهن بنحو 8.4 مليون فدان وهو ما يعادل نحو 143% من مساحة هذه الأراضي في عام 1980، وبذلك تعد المساحات التي تم إستصلاحها فعلياً أكثر من 2 مليون فدان بالإضافة إلى مساحات الأراضي التي تم استقطاعها من الرقعة الزراعية وتحويل استخداماتها إلى استخدامات غير زراعية مثل الاستخدام السكني أو الصناعي أو غيره من الاستخدامات والتي تقدر بنحو 20 ألف فدان سنوياً.

6. في مقابل التوسع في رقعة الأراضي الزراعية فقد تدهورت الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد الأرضية، نظراً لعدم الالتزام بنظام الدورة الزراعية الذي كان معمولاً به سابقاً وقبل تطبيق سياسات تحرير الزراعة من القيود الحكومية، هذا إلى جانب أسباب أخرى، قد يكون من بينها عدم ملائمة نظم التسميد والتخصيب المتبعة مع الأنماط الزراعية المطبقة. وقد أكدت نتائج التصنيف الإغلاي للموارد الأرضية والتي أوضحت انكماش مساحات أراضي الدرجة الأولى في الأراضي القديمة من نحو 3 مليون فدان في المتوسط خلال الفترة 1996-2000، إلى نحو 978 ألف فدان¹ فقط أي أقل من الثلث وذلك في المتوسط خلال الفترة من 01-05. وفي المقابل ارتفعت نسبة أراضي الدرجة الثانية من نحو 33.6% إلى نحو 41.8% فيما بين الفترتين السابق الإشارة إليهما. كما تزايدت مساحات أراضي الدرجة الثالثة من نحو 1.25 مليون فدان إلى نحو 2.12 مليون فدان وكذلك أراضي الدرجة الرابعة من نحو 205 ألف فدان فقط إلى نحو 816 ألف فدان. وهذه الظاهرة تشير بوضوح إلى أهمية مراجعة سياسات الحكومة في مجال صيانة الأراضي الزراعية، مع وضع برامج ومشروعات تحسين الأراضي ضمن أولويات التنمية خلال السنوات المقبلة.

¹ مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - التصنيف الدوري للأراضي الزراعية وفقاً للإنتاجية الفدانية خلال الفترة 1996-2000، التصنيف الدوري للأراضي الزراعية وفقاً للإنتاجية الفدانية خلال الفترة 00-05. ¹

7. بذلت السلطات الحكومية المائية جهوداً كبيرة في مجال تهيئة البنية الأساسية الإروائية في العديد من مناطق الزراعة الجديدة، يأتي في مقدمتها العديد من مشروعات الزراعة العملاقة مثل منطقة النوبارية والبستان، ومشروع توشكي وشرق العوينات، وكذلك توصيل مياه نهر النيل للعديد من مناطق الزراعة الجديدة في شبه جزيرة سيناء، وذلك على سبيل المثال، كما اتجهت هذه السلطات أيضاً في محاولة منها لتحسين كفاءة منظومات نقل وتوزيع المياه إلى تبطين بعض الترع وقنوات الري الرئيسية.
8. شهدت سنوات العقدين الماضيين مزيداً من تفتيت وبعثرة الحيازات الزراعية، وتفيد الإحصاءات المنشورة إلى أن نسبة الحيازات الزراعية التي تقل عن ثلاثة أفدنة قد تزايدت من نحو 2.29 مليون فدان في عام 1980 إلى نحو 3.0 مليون فدان في 2000 وفق آخر تعداد زراعي. فإذا أضيف إلى ظاهرة الانخفاض الواضح في مساحة الحيازات، تجزئة هذه الحيازات وبعثرتها بين أكثر من موقع يتضح بجلاء مدى وطأة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على مستقبل الزراعة وإمكانيات تنميتها وتحديثها.
9. نفذت الحكومة عدداً كبيراً من مشروعات الصرف الزراعي الذي ساعد على صيانة مساحات واسعة من الأراضي المزروعة والحد من معدلات تدهورها.

2/2/1 المصايد الطبيعية

تتمتع مصر بمسطحات مائية تبلغ جملة مساحتها نحو 14 مليون فدان تتسم بتباين درجة ملوحتها بين المياه العذبة والشروب والمالحة . وبذلك تتعدد وتتباين أنواع الأسماك القاطنة في هذه البيئات المختلفة. وتتمثل المصايد الطبيعية للأسماك في مصر في كل من المصايد البحرية (البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر ، وخليجي السويس والعقبة) والمصايد الداخلية والتي تشمل البحيرات الشمالية والبحيرات الداخلية ونهر النيل وفروعه .

وبتطبيق المعايير العلمية المتعارف عليها فإن البحر المتوسط يعد فقيراً في إنتاجه بيولوجياً وبالتالي فهو فقير في مخزونه السمكية . ونظراً لعدم استغلال الموارد السمكية في المنطقة الاقتصادية المصرية فقد تركز الصيد في منطقة الجرف القاري وهو ما أدى إلى تدهور في مخزونه السمكي .

كما أن الصيد غير المنظم والمقتن لزريعه الأسماك البحرية (لتغطية احتياجات الاستزراع السمكي) بدلاً من الاعتماد على المفرخات يمثل أحد الجوانب التي تؤثر سلباً على طاقة الصيد من البحر الأبيض . هذا ويجب أن يلاحظ أن نسبة الفقد في الزريعة تصل إلى أكثر من 90% أثناء الصيد و التداول والأقلمة، وبالتالي لا تستفيد المزارع السمكية سوى بحوالي 10% من ناتج صيد الزريعة .

أما بالنسبة للبحر الأحمر فمن المعروف أن الساحل الشرقي له (السعودي اليمنى) هو الأعلى في الخصوبة والأجود في المصايد عن ساحة الغربي (المصري السوداني). ونظراً لزيادة أعداد وحدات الصيد في الساحل المصري عن الحد اللازم، فإن هذا الساحل يعاني من الصيد الجائر مما يؤثر أيضاً على مخزونه السمكي. وإلى جانب ذلك فإن مصايد البحر الأحمر تتعرض للعديد من المشاكل والتي من أهمها الاسترخاء في تطبيق القوانين التي من شأنها تحقيق الانضباط من حيث التصدي لطرق وشباك الصيد المخالف علاوة على

أنشطة الصيد غير المقننة والصيد الترفيهي والصيد السياحي . فضلاً عن إستغلال مساحات شاسعة في النشاط السياحي وعدم إحكام الرقابة على صرف القرى السياحية أو على التلوث من آبار البترول أو من السفن العابرة. أما بالنسبة للبحيرات الشمالية (البردويل - المنزلة - البرلس - إدكو - مريوط) والتي تتكون من منخفضات ساحلية تحت سطح البحر بحوالي 1.5 - 3 م فقد تعرضت لعمليات التجفيف وإستغلال جزء كبير من مساحتها في الإستهلاك النباتي والتنمية العمرانية والصناعية . وتعتبر بحيرة المنزلة أكثر البحيرات تضرراً حيث تقلصت مساحتها من نحو 750 ألف فدان عام 1840 لتصل إلى حوالي 100 ألف فدان حالياً . فضلاً عن عمليات الإقتطاع المستمر من تلك البحيرات فإنها تتعرض يومياً لتدفق مئات الملايين من الأمطار المكعبة من مياه الصرف الزراعي والصناعي بما تحمله من متبقيات المبيدات ومحتويات المصارف، مما أدى إلى ارتفاع حدة التلوث في هذه البحيرات . وتعد بحيرة البردويل هي الوحيدة التي لا تتعرض لمشاكل التلوث. كما أن انتشار النباتات المائية وخاصة البوص قد أدى إلى تقليص المسطح المائي لتلك البحيرات حيث تصل نسبة المساحة المغطاة بهذه النباتات إلى نحو 40% من المساحة الكلية.

وعلى الرغم من كل تلك المشاكل التي تواجه المصايد الطبيعية فإنها ما زالت تنتج نحو 350-400 ألف طن سنوياً. وتساهم المصايد البحرية بنحو 30% من المصيد من المصادر الطبيعية، في حين تساهم البحيرات الشمالية والبحيرات الداخلية بحوالي 35%، أما نهر النيل وفروعه وبحيرة ناصر فتساهم بنحو 25% من الإنتاج السمكي من المصادر الطبيعية.

3/2/1 : الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية أحد أهم موارد الزراعة المصرية ، وذلك بما تتصف به هذه الموارد من خبرة واسعة تم اكتسابها خلال عقود طويلة من الزراعة المستقرة، مع ديناميكية وحيوية هذه الخبرة بما اكتسبته خلال سنوات طويلة من معارف وتقنيات جديدة ساعدت على تنمية الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل إلى درجة تبوء مصر مستوي متقدم لعدد من هذه المحاصيل مثل الأرز وقصب السكر والقمح. وقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على بعض جوانب الموارد البشرية الزراعية وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

❖ تزايدت الكتلة السكانية القاطنة للمناطق الريفية من نحو 22.7 مليون نسمة في عام 1980 لتصل نحو 41.9 مليون نسمة عام 2007، وهي زيادة تقدر نسبتها بنحو 85%. وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة بأنشطتها المختلفة وبالمشروعات المرتبطة بها أو المكملة لها تمثل مصدر الدخل الرئيسي للغالبية العظمى من هذه الكتلة السكانية الريفية.

❖ بالتوازي مع الزيادة الكبيرة التي تحققت خلال العقدين الماضيين في أعداد السكان الريفيين، تزايدت قوة العمل الزراعي من نحو 4.15 مليون وحدة عمل في عام 1980 إلى نحو 6.89 مليون وحدة عمل في عام 2007. الأمر الذي يعنى أن برامج تنمية القطاع الزراعي استطاعت أن تخلق نحو 2.74 مليون فرصة عمل خلال السنوات السبعة والعشرون الماضية، وذلك بمعدل يزيد عن 100 ألف فرصة عمل سنوياً. وقد تحقق ذلك من خلال توسيع رقعة الأراضي الزراعية من ناحية ، وتطوير العديد من الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة وذلك من ناحية أخرى.

❖ شهدت سنوات العقود الماضين تطوراً هاماً في التركيب النوعي للموارد البشرية الزراعية، من حيث تنوع المعارف الزراعية، مع زيادة الثقة والاحتكام إلى الأصول العلمية لمعالجة مشاكل التطبيق الحقلية، وقد ساعد على ذلك زيادة عدد المؤهلين زراعياً وتنوع اختصاصاتهم وتعدد مدارسهم الفكرية، ويمكن الإشارة إلى بعض الإحصاءات التي تفيد في الحكم على التطور النوعي للموارد البشرية الزراعية:

- تزايد عدد المؤهلين (حملة بكالوريوس العلوم الزراعية والبيطرية) زيادة كبيرة خلال هذه الفترة. ورغم هذا التطور فإن التعليم الزراعي والبيطري بكافة مستوياته ومراحلها أصبح يعاني من ضعف القدرة على الإعداد الجيد للخريجين وتزويدهم بالمستوى المعرفي والمهاري التطبيقي الذي يتطلبه سوق العمل في ضوء نقص الإمكانيات والوسائل التعليمية ومحدودية الموازنات السنوية.
- شهدت هذه الفترة تزايداً مضطرباً في عدد الحاصلين سنوياً على مؤهلات تخصصية عليا (ماجستير ودكتوراة)، وبذلك بلغ العدد التراكمي للحاصلين على الدكتوراة حتى 2008 إلى 10301 والحاصلين على الماجستير إلى 2919 خريجاً.
- وبالنسبة للتعليم الزراعي الثانوي فقد بلغت أعداد المدارس 185 مدرسة، موزعة في محافظات الجمهورية تضم نحو 302 ألف طالب في التخصصات الفنية المختلفة مثل الإنتاج الحيواني وإستصلاح الأراضي والميكنة والصناعات الزراعية. وفي إطار برنامج مبارك - كول تم إنشاء خمس مدارس للتدريب الفني الزراعي والتي تمثل نمطاً متطوراً في هذا المجال يمكن تكراره.
- تبنت وزارة الزراعة بأجهزتها المتخصصة برامج مكثفة لتطوير المهارات البشرية في العديد من المجالات الفنية، حيث تم تنمية مهارات عدة آلاف من المتدربين في العديد من المجالات المرتبطة بالزراعة والتي يأتي في مقدمتها الزراعة المحمية، نظم الري المتطور، نظم الزراعة البيولوجية، نظم المقاومة الحيوية ونظم الميكنة الزراعية .. وغيرها من المجالات التكنولوجية التي ساهمت في التطوير النوعي للحاصلات الزراعية، وساعدت على تنمية الصادرات وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية. ورغم هذا التطور النوعي فما زالت الموارد البشرية في الزراعة المصرية في أمس الحاجة إلى برامج وأنشطة لتنمية المهارات في العديد من المجالات والأنشطة الحديثة نسبياً.
- تشير المعلومات المتاحة إلى أن التسلسل الهرمي للكوادر البشرية العاملة في مجالات البحث والإرشاد والتعليم الزراعي يعاني من اختلال، حيث تزداد نسبة كبار السن على رأس الهرم الوظيفي في حين تنكمش القاعدة العددية لهذا الهرم الوظيفي، الأمر الذي يعني أن الفترة القادمة سوف تشهد انكماشاً حاداً في الكوادر البحثية والعلمية المتخصصة بالقدر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على أداء الجامعات والمؤسسات البحثية الزراعية مالم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

3/1 أوضاع الإنتاج والإنتاجية

1/3/1 الإنتاج النباتي

1/1/3/1 اتجاهات التغيير في التركيب المحصولية

أسفرت جهود التنمية الزراعية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عن تطورات كبيرة في الإنتاج النباتي بمختلف مكوناته، وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من ناحية وتحسين الإنتاجية الفدانية من ناحية أخرى . وقد انعكست هذه الجهود في زيادة المساحة المزروعة من نحو 5.87 مليون فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 8.44 مليون فدان عام 2007 بزيادة قدرها 44% خلال تلك الفترة . كما أن المساحة المحصولية قد زادت من نحو 11.1 مليون فدان عام 1980 لتصل إلي 15.4 مليون فدان عام 2007. وقد شهدت تلك الفترة تغيرات كبيرة في التركيب المحصولي كما يتضح من الجدول رقم (1/1). فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في مساحة المحاصيل الحقلية من نحو 9.75 مليون فدان عام 1980 إلي نحو 12.0 مليون فدان في عام 2007 إلا أن نسبتها انخفضت من نحو 87.6 % من المساحة المحصولية إلي نحو 87.3 % ، هذا في الوقت الذي شهدت فيه المساحة المنزعة بالفاكهة نمواً مضطرباً وازدياداً في أهميتها النسبية حيث تزايدت من نحو 3.1 % من المساحة المحصولية عام 1980 لتصل إلي نحو 8.5 % عام 2007 . ومن الجدير بالملاحظة أن مساحة القمح قد تضاعفت خلال هذه الفترة وبالتالي زادت أهميته النسبية في التركيب المحصولي من نحو 11.9 % عام 1980 لتصل إلي نحو 17.7 % من المساحة المحصولية عام 2007 . أما بالنسبة لمحصول الأرز فقد زادت مساحته من نحو مليون فدان عام 1980 تمثل حوالي 8.7 % من المساحة المحصولية لتصل إلي حوالي 1.7 مليون فدان عام 2007 تمثل نحو 11% من المساحة المحصولية .

ولم تشهد المساحة المنزعة بالذرة تغيراً يذكر ، إلا أنها شهدت تحولاً في مواعيد الزراعة حيث زادت المساحة المنزعة في الموسم الصيفي علي حساب تراجع المساحة المنزعة في الموسم النيلي . وقد شهد محصول القطن إنخفاضاً كبيراً في مساحته منذ منتصف التسعينات حتى بلغت نحو 11.2% إنخفضت إلي 3.8 % عام 2007. هذا وقد بدأ ظهور محصول بنجر السكر ضمن التركيب المحصولي في منتصف الثمانينات ألا أنه شهد طفرة واسعة في المساحات المنزعة منه مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين حيث بلغت المساحة المنزعة منه نحو 250 ألف فدان عام 2007 تمثل حوالي 1.6% من المساحة المحصولية ، وينتظر أن تواصل مساحة بنجر السكر التزايد مع التوسعات في إنشاء مصانع السكر .

جدول رقم (1/1) : التركيب المحصولي والأهمية النسبية لبعض مجموعات المحاصيل الرئيسية

البيان	2007		1990		1980	
	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان
القمح	17.7	2716	16.1	1955	11.9	1326
الذرة	12.1	1848	16.2	1975	17.1	1906
الأرز	10.9	1673	8.5	1036	8.7	970
القطن	3.8	575	8.5	993	11.2	1245
بنجر السكر	1.6	248	0.3	34	-	-
إجمالي المحاصيل	78.3	12022	83.7	1091	87.6	9745
إجمالي الخضر	13.1	2014	9.2	1123	9.3	1035
إجمالي الفاكهة	8.5	1310	7.1	866	3.1	350
المساحة المحصولية		15346		12181		11130

المصدر: جمعت وحسبت من سلسلة نشرات إحصاءات المحاصيل الصيفية والشتوية- قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة.

2/1/3/1 تطورات الإنتاجية الفدانية للحاصلات الرئيسية

اعتمدت الزراعة المصرية منذ فترة طويلة على التكنولوجيا البيولوجية في أحداث تطورات في الإنتاجية لمعظم الحاصلات الرئيسية وبخاصة محاصيل الحبوب والسكريات والألياف والخضر والفاكهة، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية وذات قدرة كبيرة على مقاومة الأمراض والآفات . وتعد محاصيل الحبوب من أكثر المحاصيل التي شهدت تطوراً كبيراً في الإنتاجية الفدانية، فقد تضاعفت الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح من نحو 1.36 طن/الفدان عام 1980 لتصل إلي نحو 2.72 طن/فدان عام 2007 . أما إنتاجية محصول الأرز ، فقد زادت بنحو 67% خلال نفس الفتره ، حيث زادت من نحو 2.46 طن /فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 4.11 طن / فدان عام 2007. كما شمل التطوير بالنسبة لمحصول الأرز تقليل فترة بقاء المحصول في الأرض من خلال استنباط أصناف مبكرة النضج والتي لا تزيد فترة بقاءها في الأرض عن 120 يوم، وهو ما أدى إلي توفير نحو 25% من الاستهلاك المائي لمحصول الأرز . كما تم التوسع في إنتاج واستخدام الهجن الثلاثية والفردية لمحصول الذرة والذي إنعكس في زيادة الإنتاجية الفدانية بحوالي 90% خلال الفترة 1980 - 2007 . وقد شهدت المحاصيل السكرية زيادة في الإنتاجية الفدانية بلغت نحو 44% بالنسبة لقصب السكر ، ونحو 80 % بالنسبة لبنجر السكر، حيث بلغت إنتاجية قصب السكر أعلى مستوياتها عالمياً محققة 50.8 طن / فدان ، كما بلغت إنتاجية بنجر السكر نحو 22 طن / فدان عام 2007.

أما بالنسبة لمحاصيل الخضر فقد تم صاحب إدخال العديد من الأصناف الجديدة والتوسع في الزراعات المحمية وتطوير تكنولوجيات الري والتسميد حدوث زيادة كبيرة للإنتاجية الفدانية لغالبية المحاصيل. فقد زادت إنتاجية محصول الطماطم من نحو 7.4 طن / فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 16 طن /فدان عام 2007 بزيادة قدرها 116 % . كما شهد إنتاج الفراولة زيادة من نحو 1.5 طن / فدان إلي نحو 11.6 طن / فدان خلال الفترة ذاتها أي بزيادة تصل إلي نحو 673 % . كما شهد محصول البطاطس زيادة في إنتاجيته تقدر بنحو 50% خلال

الفترة 1980 - 2007 حيث زادت الإنتاجية الفدانية من نحو 7.3 طن / فدان لتصل إلي 10.7 طن فدان. وزادت إنتاجية الكنتالوب بنحو 75% خلال نفس الفترة.

وقد كان التطور في إنتاجية محاصيل الفاكهة شديد الوضوح حيث وصلت الإنتاجية الفدانية إلي معدلات غير مسبوقه كما تحسنت مواصفات الثمار للعديد من الأصناف كما هو الحال بالنسبة للعنب حيث تم إدخال العديد من الأصناف اللابذرية الحديثة مرتفعة الإنتاجية علي حساب الأصناف البذرية، كما تميزت الأصناف الجديدة بإطالت فترة عرض المحصول بالأسواق من خلال توفير أصناف مبكرة وأخري متأخرة النضج . ونتيجة لهذه الجهود فقد زادت إنتاجية العنب من نحو 5.2 طن / فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 9.9 طن/فدان عام 2007 . وقد شهد محصول الموز تحسناً مماثلاً في الإنتاجية الفدانية وجودة الثمار من خلال إدخال الأصناف الجديدة والتي ضاعفت الإنتاجية الفدانية خلال الفترة 1980 - 2007. أما بالنسبة لمحصول الزيتون فقد بلغت

إطار رقم (1)

نماذج للتباينات في معدلات تطور الإنتاجية الفدانية:

علي الرغم من الزيادات الكبيرة التي تحققت في الإنتاجية الفدانية للكثير من المحاصيل ، إلا أن هناك بعض المحاصيل الرئيسية لم تحدث بها زيادات تتناسب وأهميتها من حيث ما تشغله من مساحة أو أهميتها في الصادرات الزراعية المصرية مثل البرسيم والقطن والمحاصيل الزيتية. فعلي الرغم من أن محصول البرسيم يشغل نحو 2 مليون فدان تمثل حوالي 25 % من مساحة الأراضي المنزرعة، إلا أنه لم ينل القدر الكافي من الرعاية حيث بلغت إنتاجيته الفدانية عام 2007 نحو 30 طن/فدان مقارنة بنحو 25 طن/فدان عام 1980 بزيادة لا تتجاوز 17% خلال سبعة وعشرين عاماً. أما بالنسبة لمحصول القطن والذي يعد المحصول التصديري الأول فقد إتسمت إنتاجيته الفدانية بالثبات النسبي عند مستوي 1.1 طن/فدان خلال تلك الفترة. وقد أدي هذا الوضع إلي فقدان مصر لوضعها التنافسي في السوق العالمي، واتجاه الزراع إلي تقليص المساحات المنزرعة منه والاتجاه إلي استيراد أقطان من الخارج لسد حاجة المغازل المحلية. كما أن كل من المحاصيل البقولية والمحاصيل الزيتية لم تنل القدر الكافي من الاهتمام واستمرت إنتاجيتها الفدانية عند مستويات لا تسمح لها بالمنافسة مع المحاصيل البديله وذلك علي الرغم من العجز الواضح في إنتاجها والتزايد المضطرد في وارداتها.

الزيادة في إنتاجيته أرقاماً قياسية وصلت إلي نحو 475% خلال نفس الفترة، وقد حققت محاصيل التفاح والكمثري والبرقوق والخوخ زيادات بمعدلات متفاوتة إلا أنها جميعاً قد زادت بنسبة تفوق 100% خلال الفترة 1980 - 2007. وتجدر الإشارة إى أن الإنتاجية الفدانية المحققة حالياً كامل القدره الإنتاجية للأصناف المنزرعة بل إن هناك أمكانية كبيره لزيادة الإنتاجية الفدانية من تلك المحاصيل من خلال تحسين المعاملات الزراعية والإدارة المزرعيه السليمه، وذلك بمعدلات تتراوح فيما بين 25-50% في معظم الحاصلات .

والجدول رقم (2/1) يوضح تطورات الإنتاجية الفدانية والقدرة الإنتاجية لأهم الحاصلات .

جدول رقم (2/1) : تطورات الإنتاجية الفدانية والقدرة الإنتاجية الممكنة لبعض المحاصيل الرئيسية .

المحصول	الإنتاجية طن/فدان		القدرة الإنتاجية طن/فدان	الإنتاجية الحالية مقارنة بالقدرة الممكنة (%)
	2007	1980		
قمح	2.7	1.5	3.6	75
أرز	4.1	2.5	5.2	79
ذرة	3.5	1.8	4.2	83
قطن	1.4	1.1	1.8	78
بنجر سكر	22.0	12.3	40.0	55
قصب السكر	50.0	34.0	65.0	77
فول سوداني	1.4	0.9	2.0	70
برسيم مستديم	30.0	25.0	60.0	50
فول بلدي	1.4	0.9	1.8	79
طماطم	16.0	7.4	30.0	53
بطاطس	10.7	7.3	14.0	76
عنب	9.7	5.2	16.0	61
موالح	10.1	5.4	18.0	56
موز	18.0	8.9	24.0	75
زيتون	4.6	-	8.0	58

المصدر: جداول الملاحق الإحصائية

2/3/1 الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي

1/2/3/1 الإنتاج الحيواني

يعتمد الإنتاج الحيواني في مصر علي كل من الجاموس والأبقار كحيوانات لإنتاج اللبن كمنتج رئيسي فضلاً عن استخدام الذكور الناتجة والإناث التي تجاوزت العمر الإنتاجي أو التي لديها مشاكل تناسلية كحيوانات تسمين كما يتم تربية الأغنام والماعز بغرض إنتاج اللحوم. وقد تزايدت قيمة اللحوم الحمراء والألبان من نحو 957 مليون جنية عام 1980 تمثل حوالي 22.5 % من قيمة الناتج الزراعي لتصل إلي حوالي 33.6 مليار جنية عام 2007 تمثل حوالي 24.4% من قيمة الناتج الزراعي. وبإضافة قيمة الناتج من الدواجن والأسماك فإن مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني ترتفع إلي نحو 42.9% من قيمة الناتج الزراعي عام 2007 (جدول 3/1) وهو ما يوضح مدي أهمية قطاع الإنتاج الحيواني في الزراعة المصرية وفي توفير الأمن الغذائي للمواطنين وتوليد دخول للمشتغلين بالزراعة والتصنيع الزراعي وتجارة وتداول المنتجات ومستلزمات الإنتاج لقطاع الإنتاج الحيواني .

وتعكس الإحصاءات المتوافرة أنه قد حدثت زيادة كبيرة في أعداد الرؤوس المرباه من مختلف الحيوانات المزرعية. فقد بلغ تعداد الأبقار عام 2007 نحو 4.6 مليون بقرة تمثل نحو 241 % من مستواها عام 1980، في حين بلغ تعداد الجاموس نحو 3.9 مليون رأس عام 2007 تمثل نحو 167% من تعدادها عام

1980. أما بالنسبة للمجترات الصغيرة فقد بلغ تعداد الأغنام نحو 5.4 مليون رأس عام 2007 تمثل حوالي 338% من تعدادها عام 1980 ، بينما بلغ تعداد الماعز عام 2007 نحو 3.9 مليون رأس تمثل نحو 267 % من تعدادها عام 1980 .

إطار رقم (2)

يتميز الإنتاج الحيواني بتركزه الشديد في فئة صغار المزارعين الذين لا يحوزون أراضي أو حيازات زراعية حيث يتسم بالآتي :

17.3% ، من أعداد الأبقار ونحو 6% من أعداد الجاموس يمتلكها من لا يحوزون أراضي زراعية.

89% من قطعان الأبقار، نحو 75% من قطعان الجاموس تتواجد في حيازات أقل من خمسة أفدنة.

93% من الأبقار، نحو 86% من الجاموس تتواجد في قطعان أقل من عشرة رؤوس.

25% من قطعان الأغنام والماعز مملوكة لمن لا يحوزون أراضي زراعية.

82% من قطعان الاغنام، ونحو 87% من قطعان الماعز تتواجد في حيازات أقل من 5 فدان.

51% من قطعان الأغنام، 55% من قطعان الماعز تتواجد في قطعان أقل من عشرة رؤوس.

ويتركز نحو 26.2% من الأبقار في منطقة مصر الوسطي مقابل نحو 24% في منطقة وسط الدلتا ، بينما يتركز 32.2% من تعداد الجاموس في منطقة وسط الدلتا مقارنة بنحو 22.4% في منطقة مصر الوسطي . وعلى العكس من ذلك فإن الأغنام تتركز في كل من إقليم مصر العليا بنسبة 31% ، وغرب الدلتا بنسبة 22.38% . ويستحوذ إقليم مصر العليا علي نحو 36% من تعداد الماعز مقارنة بنحو 23.5% بالنسبة لإقليم مصر الوسطي .

وتمثل الأبقار البلدية نحو 60%

من أعداد الأبقار ، مقارنة بنحو 37% بالنسبة للأبقار الخليط ، ونحو 3% للأبقار الأجنبية. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن نحو 65% من أعداد الأبقار في إقليم غرب الدلتا من الأبقار الخليط بينما تنخفض هذه النسبة إلي حوالي 18.5% في منطقة مصر الوسطي.

وقد شهدت إنتاجية الرأس من الأبقار والجاموس سواء من الألبان أو اللحوم تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1980 - 2007 فقد زاد متوسط إنتاج البقرة من الألبان من نحو 675 كجم/ موسم عام 1980 لتصل إلي نحو 1.3 طن/ موسم عام 2007 وذلك نتيجة ارتفاع نسب الخلط بين الأبقار البلدية ونظيرتها الأجنبية . أما بالنسبة للجاموس فقد زادت إنتاجية الرأس من نحو 1.15 طن / موسم عام 1980 لتصل إلي نحو 1.40 طن / موسم عام 2007 نتيجة لتحرير الجاموس من العمل المزرعي.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم فقد زاد متوسط وزن الذبيحة من الأبقار من نحو 132 كجم عام 1980 لتصل إلي نحو 200 كجم عام 2007 نتيجة لظهور المزارع المتخصصة في التسمين وكذا التحسين في معاملات التغذية، وفي المقابل فإن متوسط وزن الذبيحة من الجاموس قد زاد من نحو 129 كجم / رأس عام 1980 ليصل إلي نحو 176 كجم/ رأس عام 2000 نتيجة للتوسع في تطبيق مشروع تسمين عجول البتلو بمرحلتيه الأولى والثانية ، إلا أن توقف المشروع أدي إلي العودة بمتوسط وزن الذبيحة إلي نحو 131 كجم/ رأس عام 2007 .

جدول (3/1): تطور قيمة المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1980-2007 (مليون جنية)

2007		1990		1980		المنتجات
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
34.1	20129	33.8	2674	40.6	549	اللحوم الحمراء
22.8	13423	27.4	2165	30.2	408	الألبان
12.2	7182	12.1	961	12.3	166	لحوم الدواجن
4.7	2785	11.8	932	7.0	95	البيض
15.8	9305	14.0	1104	9.0	122	الأسماك
10.5	6170	1.0	77	0.7	10	أخرى *
-	137419	-	23738	-	4249	إجمالي الناتج الزراعي
42.9	58994	33.3	7913	31.5	1351	إجمالي المنتجات الحيوانية

المصدر: جمعت واحتسبت من : سلسلة نشرات تقديرات الدخل وقيمة الانتاج الزراعي. - قطاع الشؤون الاقتصادية ووزارة الزراعة.
* لحوم أرانب - بط - نعام ... الخ.

1/3/2 الإنتاج الداجني

يمثل الإنتاج الداجني المصدر الثاني من مصادر إنتاج البروتين الحيواني ويتمثل في قطاعين أساسيين هما القطاع التقليدي أو ما يعرف بالقطاع الداجني الريفي والقطاع التجاري المنظم . وترجع بدايات القطاع التجاري إلى عام 1964 عندما أنشأت الحكومة الهيئة العامة للدواجن ، والتي تم خصصتها بالكامل حالياً . ويساهم القطاع الريفي بنحو 27 % من إنتاج لحوم الدواجن ونحو 29 % من إنتاج البيض .
ويعد القطاع الريفي هو المصدر الأساسي لإنتاج البط والأوز والحمام والرومي والأرانب، كذا الدجاج البلدي والتي تعتبر منتجاتها ذات ميزة تسويقية وسعوية من قبل قطاع عريض من المستهلكين. وتشير الدراسات إلى أن نحو 30-40% من إنتاج القطاع الريفي يتم طرحها في الأسواق في حين يتم توجيه نحو 60-70% إلى الإستهلاك الأسري، ولذا فإن هذا القطاع يساهم في دعم الأمن الغذائي لسكان الريف بالإضافة لكونه مصدراً إضافياً لدخل الأسر الريفية.

وتشير البيانات المتاحة إلى نمو إنتاج بداري التسمين من نحو 141 مليون دجاجة عام 1990 ليصل إلى نحو 362 مليون دجاجة عام 2007 بزيادة قدرها 256 % خلال تلك الفترة . بينما زاد إنتاج البيض خلال نفس الفترة من نحو 141 ألف طن عام 1990 لتصل إلى نحو 244 ألف طن عام 2007 بزيادة قدرها 173 % .
ويبلغ عدد مزارع بداري التسمين نحو 17.5 ألف مزرعة تضم حوالي 29 ألف عنبر . وتبلغ نسبة الطاقة المستغلة من هذه العنابر نحو 72 % وهو ما يعني أن حوالي ربع هذه الطاقات الإنتاجية معطلة . ويرجع ذلك إلى أن عدداً كبيراً من مزارع بداري التسمين كان قد تم إنشاؤه في الوقت الذي كانت تتمتع فيه صناعة الدواجن بدرجة كبيرة من الدعم ، إلا أن تقلص الدعم قد أدى إلى توقف الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق شروط الكفاءة الاقتصادية. ويتركز نحو 50 % من إنتاج بداري التسمين في إقليم وسط الدلتا . ومن الجدير بالملاحظة أن

المزارع ذات الطاقة الإنتاجية أقل من 20 ألف دجاجة سنوياً لا تساهم سوى بنحو 3% من إجمالي إنتاج بداري التسمين ، وهو ما يعني تركيز الإنتاج في المزارع الكبيرة .

ويبلغ عدد مزارع إنتاج بيض المائدة نحو 1460 مزرعة تضم 3393 عنبر منها 978 عنبر غير مستغلة بما يوازي 29% من الطاقة الإنتاجية الكلية. وتساهم محافظات إقليم وسط الدلتا بنحو 38% من إنتاج بيض المائدة، مقارنة بنحو 25% بالنسبة لإقليم شرق الدلتا، ونحو 17% لكل من إقليمي غرب الدلتا ومصر الوسطي ونحو 3% بالنسبة لمصر العليا. ويتركز إنتاج بيض المائدة في مزارع البطاريات حيث تساهم بحوالي 96% من جملة الإنتاج، بينما تساهم مزارع التربية الأرضية بنحو 4% من جملة الإنتاج، ومن ذلك يتضح مدي تخصص مزارع إنتاج البيض وتطورها التكنولوجي .

وقد تزايد إنتاج أمهات التسمين من نحو 3 مليون دجاجة سنوياً عام 1990 لتصل إلي حوالي 7.3 مليون دجاجة عام 2007. بينما شهد إنتاج أمهات البياض تقلص كبير حيث أنخفض من نحو 454 ألف دجاجة عام 1990 ليصل إلي 279 ألف دجاجة عام 2000 ثم تزايد مره أخرى ليصل إلي نحو 502 ألف دجاجة عام 2007. أما بالنسبة لإنتاج الجدود فإنه كان يعتمد كلياً علي الاستيراد من الخارج، وتعد صناعة الدواجن من الصناعات التي بها درجة عالية من التكامل بين حلقاتها، وقد استطاعت أن تفي بكامل احتياجات الاستهلاك المحلي فضلاً عن التصدير إلي دول الخليج خاصة تصدير الكتاكيت .

وتعد مشكلة نقص طاقات المجازر الآلية من أهم المشكلات التي تعترض تطوير صناعة الدواجن ، كما أن مكونات أعلاف الدواجن تعتمد اعتماداً كلياً علي الاستيراد وهو ما يجعل تكلفة الإنتاج أشد تأثراً بالتغيرات في السوق العالمي لكل من الذرة الصفراء وفول الصويا والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال هذا العام .

3/2/3/1 الإنتاج السمكي

يعد الإنتاج السمكي أرخص مصادر الحصول علي البروتين الحيواني علي الرغم من تعدد مصادره وتمتع مصر بمسطحات مائية تبلغ جملة مساحتها 14 مليون فدان ، ويغطي الإنتاج المحلي معظم حاجة الاستهلاك الداخلي إلا أنه هناك واردات من الأسماك تقدر بحوالي 215 ألف طن تمثل حوالي 18% من جملة الاستهلاك المقدر بحوالي 1175 ألف طن عام 2007 متضمناً الاسماك المصنعة. وتعتمد مصر في إنتاجها من الأسماك علي كل من المصادر الطبيعية (البحار والبحيرات ونهر النيل وفروعه) والمزارع السمكية. وقد شهد إنتاج الأسماك زيادة كبيرة من نحو 143 ألف طن عام 1980 ليصل إلي نحو 970 ألف طن عام 2007.

وتساهم المصايد البحرية بنحو 12.3% من إجمالي الإنتاج السمكي بينما تساهم المصايد الداخلية والتي تشمل البحيرات ونهر النيل بنحو 26.4% ، ويساهم الاستزراع السمكي بالنصيب الأكبر من الإنتاج حيث تصل نسبته إلي حوالي 61.3% من جملة الإنتاج . وقد شهد الإنتاج من المصادر الطبيعية تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث تناقص إنتاجها من نحو 428 ألف طن عام 2001 لتصل إلي حوالي 349 ألف طن عام 2005 . ويرجع هذا التدهور في إنتاج المصادر الطبيعية إلي عمليات الصيد الجائر نتيجة لارتفاع أعداد وحدات الصيد عن الحد المناسب ، وكذا استخدام شباك وطرق صيد مخالفة للقانون ومدمره للمخزون السمكي وارتفاع معدلات التلوث الناتج عن الصرف الزراعي والصناعي والذي يصب في البحيرات الشمالية والبحر المتوسط .

وقد شهد الإنتاج من الاستزراع السمكي طفرة هائلة خلال السنوات الأخيرة حيث زاد إنتاجه من نحو 343 ألف طن عام 2001 ليصل إلي نحو 595 ألف طن عام 2007 . ويرجع ذلك إلي التوسع في إنشاء المزارع من ناحية والتطور في إنتاج الزريعة من المفرخات السمكية سواء المملوكة للحكومة أو المملوكة للأهالي والتطور

إطار رقم (3)

بعض أوجه التناقض في سياسات تنمية الاستزراع السمكي:
علي الرغم من أن الاستزراع السمكي يعد هو البديل الأرخص والأكفأ لتوفير احتياجات المواطنين من البروتين الحيواني إلا أن السياسات القائمة حالياً لا تؤدي إلي أحداث التنمية بالسرعة المطلوبة لذلك القطاع ويتمثل ذلك التناقض في الجوانب التالية:
▪ في حين يتم تملك الأراضي بغرض الزراعة فإن الأراضي المستخدمة في المزارع السمكية تُؤجر لمدة لا تزيد عن 10 سنوات علي الرغم من أن الاستثمارات في البنية الأساسية لهذا النشاط لا يمكن استردادها في هذه المدة.
▪ لجوء المحليات في كثير من الأحيان إلي إزالة وتدمير المزارع السمكية القائمة في بعض المواقع لضمها إلي الإنتاج النباتي .
▪ قيام وزارة الري بإزالة الأقفاص السمكية في كثير من المواقع بسبب تلويثها لمجري النهر .
▪ علي الرغم من أهمية الاستزراع السمكي البحري وتحديد 26 موقعاً علي ساحل البحر الأحمر تصلح لهذا النشاط وبمساحة تقدر بحوالي 82 ألف فدان ، إلا أنه لم تبذل أي جهود حقيقية للترويج لهذا النوع من الاستثمار.

الحادث في تكنولوجيا التربية والتغذية . وعلي الرغم من النمو السريع للاستزراع السمكي إلا أنه يواجه العديد من المشكلات والتي من أهمها ذلك التناقض بين سياسات الوزارات المعنية وكذا التنافس بين استخدام الأراضي في الاستزراع السمكي أو استخدامها في إنتاج المحاصيل النباتية .

4/1 التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية

1/4/1 التطورات والملاح العامة

طوال عقود عديدة ظل التسويق الزراعي بمرافقة وخدماته وسياساته ومؤسساته ونظمه وأساليبه - من المجالات التي لا تحظى بالاهتمام المناسب من جانب المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرارات. وكان الإهتمام ينصب بصفة أساسية على برامج ومشروعات تنمية وزيادة الإنتاج الزراعي، ويغفل أو يجهل الدور الأساسي والحيوي للنظم التسويقية وما يتطلبه تطويرها وتحديثها من البرامج والمشروعات والاستثمارات.

ومنذ أوائل التسعينات، بدأت بعض اتجاهات التحديث والتطوير في بعض الخدمات والمجالات التسويقية للمنتجات الزراعية والغذائية. ومن بين أبرز ملامح التحديث والتطوير التي يمكن ملاحظتها في الأوضاع الراهنة لتسويق المنتجات الزراعية والغذائية ما يلي:

- تطور نظم التسويق التصديري ومن ثم زيادة حجم الصادرات الزراعية والغذائية ، حيث قفزت قيمة تلك الصادرات في السنوات الأخيرة إلي نحو أربعة أمثال ما كانت عليه في أواسط التسعينات.
- التوسع النسبي في مشروعات تجهيز وحفظ وتصنيع المنتجات الزراعية الغذائية ، وبخاصة الخضر والفاكهة واللحوم والألبان . وتطور الأساليب الفنية في مجالات الإنتاج والتسويق والترويج .
- ظهور بعض الأنماط الجديدة لفتوات التسويق ومنافذ البيع للسلع الغذائية ، وما اقترن بذلك من تطور في مجال الإهتمام بعمليات الفرز والتدريج ونظم التعبئة.

- زيادة المنشآت والطاقات المتاحة من بعض المرافق والخدمات التسويقية ، وبخاصة ما يرتبط منها بأنشطة التصنيع والتصدير.

- تطور بعض النماذج لتنظيمات غير حكومية لكبار أو صغار المنتجين الزراعيين ، والتي حققت قدراً ملحوظاً من النجاح فى تبنى التقانات الحديثة، وأساليب إنتاجية وتسويقية متطورة ، وحققت إنجازات تصديرية ملحوظة.

وعلى الرغم مما تحقق من مظاهر النجاح أو مجالات التطوير، إلا أنه يظل محدوداً للغاية فى أثره على الصعيد العام للتسويق الزراعى فى مصر، ومن ثم فلا تزال الأوضاع التسويقية الراهنة ذات ملامح تقليدية تسفر عن مستويات فقيرة فى العديد من عناصر الأداء السوقى. ومن الأمثلة على ذلك ما كشفت عنه أزمة أنفلونزا الطيور من اختلال وبخاصة فى مجال الاستثمار فى إقامة طاقات مناسبة من المجازر ، وفى مجال تطوير قنوات التوزيع ومانفذ البيع. كما كشفت أزمة توزيع الخبز عن الإختلال الحاد فيما بين جهود الدولة وإهتماماتها لتوفير المتطلبات الوطنية من القمح سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الإستيراد، وبين نظم وسياسات توزيع محدودة الكفاءة، وما نتج عن ذلك أيضاً من سوء أساليب صناعة الخبز ورداءة إنتاجه. وربما يمثل النظام التسويقي القائم للألبان قبلة موقوته قد تتفجر عن مخاطر فادحة على المستوى الاقتصادى والصحى فى أية لحظة .

2/4/1 التسويق الزراعى المحلى

فى ضوء ماسبق يمكن القول أن النظام المحلى للتسويق الزراعى يعتبر فى عمومه نظاماً تقليدياً لم يحظ بما يستحقه من جهود واهتمامات التطوير والتحديث . وتمثل هذه الأوضاع مشاكل ومعوقات يستلزم الأمر مواجهتها والعمل على تطويرها وبخاصة فيما يتعلق بالعناصر التالية :

- ضعف الإهتمامات بمعاملات ما بعد الحصاد.
- هيمنة فئات تقليدية ونظم موروثية على الشأن التسويقي الزراعى ، وتعدد المتعاملين والوسطاء دونما إضافة خدمات أو منافع تسويقية ذات قيمة .
- قصور نظم المعلومات التسويقية ومحدودية إستفادة المزارعين منها .
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية .
- ضعف وترجع دور تنظيمات صغار المزارعين التسويقية .
- سوء وتخلف الأوضاع المادية والتنظيمية وقصور المرافق والخدمات التسويقية للغالبية العظمى من أسواق الجملة والتجزئة للسلع الزراعية.
- ضعف الدور الحكومى فى ضبط ومراقبة الأسواق للمدخلات والمخرجات الزراعية وبخاصة فيما يتعلق باعتبارات الجودة ومنع الغش والممارسات الإحتكارية .
- غياب جهة أو مؤسسة محددة مسؤولة عن الاهتمام بقضايا التسويق الزراعى ودراسة وتحليل مشكلاته، والعمل على تطويره وتحديثه، وتتكامل فى إطارها كافة الجهات المعنية وذات العلاقة التى تتبعرث بينها المسؤوليات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية فى الأوضاع الراهنة.

وقد أسفرت هذه الخصائص والمشكلات وغيرها عن العديد من النتائج السلبية التي أصبحت تشكل عللاً مزمنة في كيان القطاع الزراعي ومن أهمها:

- الإرتفاع في نسب الفقد والتالف والتي تتراوح تقديراته بين 10-15% من جملة قيمة الناتج الزراعي وفق تقديرات الناتج الزراعي في السنوات الأخيرة.
- إنخفاض نصيب المنتجين الزراعيين مما يدفعه المستهلكون لمنتجاتهم ، وحصول فئات التجار والوسطاء على النصيب الأكبر دون جهود أو إضافات تسويقية ملموسة (جدول 4/1).
- عدم إستقرار الأسواق للمنتجات الزراعية وتعرضها لهزات وإختلالات حادة ،وما يسفر عنه ذلك من القرارات الإنتاجية غير الرشيدة المتأثرة بالأحوال التسويقية المرتبكة والإشارات السوقية غير الصحيحة.
- إنخفاض الجودة والمواصفات لجزء هام من السلع الزراعية، وإنتشار الممارسات السوقية التي تنطوي على الغش في نوعية وجودة المنتجات .

جدول (4/1): بعض النماذج لنصيب المنتجين والمسوقين من كل جنيه واحد من مدفوعات المستهلكين

السلعة	نصيب المزارع خلال موسم زراعي كامل (%)	نصيب الهيئات التسويقية خلال أيام معدودة (بالجنيه)
الطماطم	41	59
البسلة والفاصوليا الخضراء	38	62
الكوسة	34	66
الجزر	28	72
الكرنب والقرنبيط والخضروات الورقية	20-18	82-80

- المصدر: نشرة الأسعار الزراعية 2007 - قطاع الشؤون الاقتصادية - وزارة الزراعة (2007).

3/4/1 التصنيع الزراعي

- يمكن ملاحظة العديد من الجوانب التي تمثل في أحد أوجهها مشكلات قائمة في الأوضاع الراهنة ، وفي وجهها الآخر تمثل فرصاً سانحة لتنمية وتطوير قطاع التصنيع الزراعي، ومن هذه الجوانب مايلي :
- إنخفاض نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية في عمليات التحويل والحفظ والتجهيز والتصنيع وتراجع الإهتمامات بالصناعات الريفية (جدول 5/1) .
 - المحدودية النسبية للقطاع التصنيعي المتطور بالمقارنة بالقطاع التقليدي مما أدى إلى إنتشار الممارسات العشوائية للتصنيع الزراعي فيما يعرف بالقطاع غير المنظم وغير الخاضع للإشراف والرقابة الرسمية.
 - إنتشار السلع والمنتجات المصنعة رديئة الجودة أو التي تنطوي على أنواع من ممارسات الغش التجاري، بمالها من أضرار ومخاطر صحية بالغة، ويقدر أن حوالي 70% من المنتجات الزراعية المصنعة ينتمي إلى هذه النوعيات من المنتجات.
 - غياب الإهتمام بتصنيع وتدوير المتبقيات الزراعية التي تمثل في الأوضاع الراهنة ثروة إقتصادية مهدرة ، وعبئاً على البيئة .

- ضعف إنفاذ ما هو سارى المفعول من النظم والتشريعات المتعلقة بمعايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات المصنعة.
- ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الإنتاج وإعتماد التصنيع على ما يجرى إنتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة.
- ضعف التطبيق العملى لفكرة المجتمعات الصناعية الزراعية المتكاملة فى المشروعات الزراعية الجديدة والمناطق حديثة الإستصلاح.

جدول (5/1): نسبة ما يدخل من الإنتاج فى مختلف أشكال التجهيز والإعداد والتصنيع (2007)

المصنع %	الإنتاج (مليون طن)	السلع	المصنع %	الإنتاج (مليون طن)	السلع
0.3	1.4	البقوليات	0.7	8.6	الطماطم
0.3	1.5	اللحوم والدواجن	7.8	2.3	البطاطس
0.5	0.9	الأسماك	1.1	1.6	البصل والثوم
25	5	الألبان	1.8	9.4	باقى الخضروات
			0.9	9.8	الفاكهة (شاملة التمور)

- المصدر: وزارة الزراعة - معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية (تقارير غير منشورة).

4/4/1 الصادرات الزراعية

تعد تنمية الصادرات الزراعية من بين الأهداف الهامة التى تبنتها استراتيجيات التنمية الزراعية السابقة ، وقد تم إحراز تطورات هامة فى هذا الشأن من منظور مقارنة الفترات الزمنية الحالية والسابقة. غير أن الأمر لا يبدو كذلك من منظور مقارنة الواقع الراهن بالإمكانيات والطموحات الممكنة فى هذا المجال، ولعل من بين أهم العناصر التى تمثل فى الأوضاع الراهنة مشاكل ومعوقات فى مجال الصادرات الزراعية وتمثل فى ذات الوقت فرصاً لتنمية هذه الصادرات فى الأوضاع المستقبلية ما يلى:

- المحدودية البالغة لنسبة ما يتم تصديره من المنتجات الزراعية مقارنة بالطاقات الإنتاجية الكبيرة منها.
- لا تزال الصادرات الزراعية تعتمد بالدرجة الأساسية على عدد محدود من السلع التصديرية التقليدية وبخاصة القطن الخام والأرز والموالح والبطاطس. وفى المقابل تتضاءل مساهمة المنتجات غير التقليدية وذات المزايا التنافسية فى الصادرات ، كما هو الحال بالنسبة لباقى الأنواع من الخضر والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، والمنتجات الزراعية العضوية ، وزهور القطف ونباتات الزينة.
- ضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين فى المنظومة التصديرية، والإعتماد الأساسى على كبار المنتجين والمزارع التصديرية الكبيرة فى أغلب الأحوال وضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير.
- قطاع التسويق المحلى بخصائصه التقليدية وأوضاعه الراهنة يتعذر عليه دعم ومساندة قطاع الصادرات ، ويكاد يكون كلاً منهما قطاعاً تسويقياً مستقلاً بذاته.

- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية وضعف نظم الرصد والمتابعة والتحليل للمتغيرات فى تلك الأسواق التى تؤثر على الصادرات والواردات المصرية .
- برغم مشاركة مصر فى عدد من الإتفاقيات والتكتلات الإقليمية، إلا أن إستثمار هذه المشاركة لتنمية الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الدول الأخرى فى هذه الإتفاقيات والتكتلات لا يزال محدوداً وعند مستوياته السابقة على هذه الإتفاقيات.

5/1 الهيكل المؤسسى للقطاع الزراعى

يتحدد شكل وطبيعة الأطر المؤسسية التي يعمل فيها أي نشاط إقتصادي وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي من ناحية، والنظام السياسي والاقتصادي الذي ينظم الحياة الاقتصادية في المجتمع من ناحية أخرى. ويصدر قوانين الإصلاح الزراعي وإتباع مصر لسياسة التخطيط المركزي فقد تم تحديد الأطر المؤسسية التي تحكم النشاط الزراعي بالشكل الذي يؤدي إلى تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد من القطاع الزراعي لخدمة أهداف تنمية القطاع الصناعي والتنمية الحضرية . وقد ترتب على ذلك أن اتجهت الدولة إلى تصميم الإطار المؤسسي لوزارة الزراعة والهيئات التابعة لها بما يؤدي إلى:

1. التحديد الجبرى لاستخدامات الموارد الأرضية بين مختلف أوجه استخداماتها البديلة.
 2. التحكم في تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج.
 3. التحكم في مصادر التمويل المتاحة للنشاط الزراعي.
 4. التحكم في أساليب تصريف الإنتاج والمسالك التسويقية للمنتجات الرئيسية.
 5. التحكم في الخدمات اللازمة لمباشرة النشاط الإنتاجي والحفاظ على الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها.
- وبناءً على هذه التوجهات فقد تحددت مسؤوليات الأطر المؤسسية بما يعظم دور الجهاز الحكومي، وتهميش الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة . إلا أن الاتجاه نحو حرية السوق وتخلي الدولة عن الكثير من أدوارها قد أدى إلى حالة من عدم الاتساق بين مسؤوليات الأجهزة الحكومية القائمة ممثلة في وزارة الزراعة وهيئاتها والممارسات الفعلية. وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات التي تعمل في القطاع الزراعي وهي:
- وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها.
 - المنظمات التعاونية الزراعية.
 - منظمات المجتمع المدني.

ويتسم البناء المؤسسي لوزارة الزراعة بدرجة عالية من التعقيد والتشابك حيث يضم وحدات ذات طبيعة تخطيطية، وأخرى ذات طبيعة إنتاجية، وثالثة ذات طبيعة خدمية، ورابعة ذات طبيعة بحثية. ومن الطبيعي فإن قيام وزارة الزراعة بكل هذه الأدوار يعوق نمو القطاع الخاص وتنظيماته وكذا المجتمع المدني الذي يمكن أن يقوم ببعض من تلك المهام. فعلى سبيل المثال تقوم الإدارة المركزية للتقاوي بإنتاج التقاوي علي المستوى التجاري، مما يحول دون نمو صناعة التقاوي إلا بالقدر الذي توجهه إكمانيات وزارة الزراعة، كما أن الهيئة العامة للخدمات البيطرية لا زالت تقوم بمهمة تقديم خدمات التفقيح الصناعي في الوقت الذي يمكن أن توجه

جهودها لمجالات أخرى يتعذر على غيرها القيام به مثل الوقاية من الأمراض العابرة للحدود والمستوطنة، مما أثر على برامج التحسين الوراثي للحيوانات المزرعية. ومن أبرز الأمثلة علي التأثير السلبي لهذا الإطار المؤسسي علي التنمية الزراعية هو قيام محطات الزراعة الآلية بتقديم خدمات الحرث العميق تحت التربة وإضافة الجبس الزراعي والتسوية بالليزر والزراعة باستخدام السطارات بأسعار مدعومة، مما حد من دخول القطاع الخاص والقطاع التعاوني فيها وبالتالي تدنى مستوى ميكنة العمليات الزراعية للمحاصيل الرئيسية واقتصارها على عمليات الحرث والتسوية العادية. هذا على الرغم من أن نتائج التجارب والمشروعات الرائدة التي طبقت في هذا المجال بواسطة وزارة الزراعة قد اثبتت أنه يمكن زيادة إنتاجية محصول القمح بما لا يقل عن 20% إذا ما تم توفير هذه الخدمة.

وقد أدى التدخل الشديد من قبل وزارة الزراعة ممثلة في الإدارة المركزية للتعاون في عمل الجمعيات التعاونية من ناحية ، وسلب البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي للكثير من مهام واختصاصات التعاونيات من ناحية أخرى إلى تحويل تلك التعاونيات إلى كيانات غير قادرة على العمل أو المشاركة الفعالة في التنمية الزراعية.

ويعد الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي أحد أبرز المظاهر علي عدم التناسب بين الغرض من إنشاء البنك ككيان مصرفي لتمويل الأنشطة الزراعية، وما يقوم به من عمليات خاصة بتسويق مستلزمات الإنتاج، واستلام بعض المنتجات نيابة عن هيئه السلع التموينية، كما هو الحال بالنسبة لمحصول القمح، وقد ترتب علي هذا الوضع أن طغي النشاط التجاري علي الأعمال المصرفية للبنك.

أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الزراعي فإنها تنحصر في كل من اتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية واتحاد منتجي الدواجن، وجمعية تنمية الحاصلات البستانية، وبعض جمعيات تنمية المجتمع المحلي التي - أنشأت طبقاً لأحكام القانون رقم 84 لعام 2002 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية - لا ترتبط بوزارة الزراعة بأي شكل من الأشكال التنظيمية، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد حققت نتائج ايجابية للغاية خاصة في مجال تجميع جهود صغار المزارعين.

صور من التجارب الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشاكل الزراعة :

تعد جمعيات الشمس التي أنشأت عام 2002 في كل من إقليمى مصر الوسطى ومصر العليا أحدث أشكال منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة، وتستهدف تجميع جهود صغار المزارعين في تلك المحافظات على أساس طوعى وتقديم الخبرة الفنية والإدارية والتسويقية في مجال إنتاج المحاصيل غير التقليدية. وقد تم حتى الآن إنشاء حوالي 109 جمعية وفق قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ولضمان نجاح مهامها تم التركيز على:

- تدعيم القدرة المؤسسية للجمعيات من خلال التدريب.
- الربط بين هذه الجمعيات ومصدري الحاصلات غير التقليدية.
- التركيز على مشاركة المرأة في كل أنشطة الجمعيات وفي إدارتها.
- توفير كادر فني من أعضاء الجمعية قادر على التسويق والتفاوض للحصول على أفضل الأسعار.
- الاعتماد على أسلوب الزراعات التعاقدية مع الشركات التصديرية وشركات التصنيع الزراعي.

ولقد تمكنت تلك الجمعيات من تحقيق إنجازات غير مسبوقة مقارنةً بغيرها من مؤسسات صغار المزارعين، حيث كان المخطط أن تحقق تلك الجمعيات دخول لأعضائها دخلاً قدره 120 مليون جنيه خلال أربع سنوات، إلا أنها استطاعت أن تحقق 160 مليون جنيه بزيادة 30% عن المخطط. وقد بلغ حجم الصادرات من هذه المنتجات ما قيمته 75 مليون جنيه. وقد ترتب على دخول هذه الجمعيات مجال المحاصيل غير التقليدية زيادة في الطلب على العمالة الزراعية وخاصة النساء. وقد أمكن لتلك الجمعيات أن تبرم أكثر من 860 تعاقد مع المصدرين وشركات التصنيع الزراعي، كما بلغ حجم العضوية بها حوالي 12.5 ألف عضو في حين كان المستهدف عشرة آلاف عضو بزيادة 2.5 ألف عضو.

كما أن هناك بعداً آخر ظهر بقوة في العقد الأخير وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المؤسسات وأصبحت هذه التقنية مكوناً رئيسياً في أى مؤسسة. وقد كانت وزارة الزراعة سباقة في استخدام هذه التقنية فجميع معاهد ومعامل مركز البحوث الزراعية وبعض الإدارات المركزية التابعة لوزارة الزراعة مرتبطة بالإنترنت. ويهتم المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة بالبحوث التطبيقية لعلم الحاسب في مجال الزراعة والطب البيطرى.

هذا وقد تم استحداث كثير من نظم المعلومات وقواعد البيانات والنظم الخبيرة فى شبكة اتصال للتنمية الزراعية والريفية (RADCON) والتي تهدف إلى توفير المعلومات الزراعية المناسبة عن طريق مكاتب اتصال إلكترونية فى القرى تساهم فى توفير الحلول للعديد من مشكلات المزارعين وفى تحسين دخول الأسر الريفية. كما تم خلق كثير من الكوادر المؤهلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجهات التى استخدمت هذه التقنية . ومع وجود هذه الإمكانيات إلا أن هناك بعض من أوجه القصور المطلوب تداركها حتى يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات وتنميتها منها:

- عدم كفاية التمويل.
- عدم استمرار الخبراء والموظفين ذوى المهارات العالية للزميين لتطوير وصيانة وتشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث نظم جديدة.
- عدم كفاية الدعم من الإدارة العليا لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

علي الرغم من النجاحات العديدة التي أمكن إحرازها خلال العقدين الماضيين في مجال إعادة صياغة العديد من السياسات الزراعية ، والتطبيق الميداني الناجح لما استحدثت من سياسات ، والذي كانت محصلته المزيد من تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتنامي الصادرات الزراعية ، والارتفاع في مستويات دخول المزارعين، إلا أن تجربة الماضي كانت ولا زالت تشير بوضوح إلى العديد من التناقضات في تطبيق عدد من السياسات الزراعية بالقدر الذي أضعف من التأثير التنموي لهذه السياسات ، ويمكن هنا الإشارة بإيجاز شديد إلى بعض نماذج هذه التناقضات والتي يجب العمل على الحد منها مستقبلاً.

1/6/1 دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي والإحتكام لأليات السوق

إرتكزت سياسات الإصلاح الأقتصادي على تقليص دور الدولة في العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالزراعة ، والتي من بينها توفير وتوزيع مدخلات الإنتاج وبصفة خاصة الأسمدة والمبيدات والتقاوي ، وكذلك الأنشطة التسويقية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية. ومع التسليم بأهمية هذا التحول لتحرير الزراعة من القيود الحكومية التي تحد من تطورها، فإن هذا الانسحاب لم يرافقه التهيئة المناسبة لإيجاد البدائل المؤسسية القادرة على القيام بأدوار الدولة التي انسحبت منها ، وكانت محصلة هذا الانسحاب حدوث اختناقات سوقية حادة في سوق المدخلات الزراعية ، ومنتجات الزراعة ، الأمر الذي أثر علي المزارعين خاصة صغارهم من ناحية ، وأدى إلى زيادة معدلات الغش التجاري في مدخلات الإنتاج وذلك من ناحية أخرى.

2/6/1 التناقضات المتعلقة بسياسات أستصلاح الأراضي

أطلقت الدولة الحرية الكاملة للقطاع الخاص للتوسع في إستصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية ، كما قامت شركات أستصلاح الأراضي بتنفيذ العديد من المشروعات في هذا المجال ضمن ما يعرف بخطة الدولة لإستصلاح الأراضي ، وعلى الرغم من النجاح الذي تم إحرازه في هذا المجال، إلا أنه قد صاحب هذه السياسات بعض أوجه القصور والتناقض التي يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي :

- تعدد الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضي المستصلحة وضعف التنسيق فيما بينها ، وذلك بالقدر الذي أثر سلباً على الحرية التي أتاحتها الدولة في هذا المجال للتوسع في المزيد من الأراضي المستصلحة.
- اقتصار مفهوم استصلاح الأراضي على مجرد تهيئة البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح وتجهيزها بمرافق الري والطرق والطاقة ، دون توجيه إهتمام ملائم لتوفير الخدمات الزراعية والإجتماعية اللازمة لإقامة واستقرار المجتمعات الزراعية ، الأمر الذي أدى إلى تأخير أو إعاقه استثمار ما أنفق من موارد على البنية الأساسية في العديد من مناطق استصلاح الأراضي ، ومن بينها على سبيل المثال مشروع توشكى.

- إقتصار تخصيص الأراضي الجديدة على مجرد توزيعها على مستخدميها ، دون تمكينهم من استخدام هذه الأراضي كضمان لقروض متوسطة وطويلة الأجل لازمة لاستصلاح هذه الأراضي وتنميتها.
- تحديد أهداف التوسع في الأراضي المستصلحة دون أن يرافق ذلك سياسات وإجراءات لترشيد استخدام المياه ، وذلك لتوفر موارد مياه الري اللازمة للأراضي المستهدف إستصلاحها.
- السماح باستثمار موارد أرضية باستخدام موارد المياه الجوفية في مناطق لا تتوافر لها دراسات تؤكد استدامة موارد المياه ، الأمر الذي عرض الاستثمارات الكبيرة التي أنفقت على استصلاح واستزراع هذه الأراضي للانهايار.

3/6/1 سياسات التسعير لمحاصيل الغذاء الإستراتيجية

حرصت الحكومة منذ سنوات على تطبيق سياسة سعرية لتحفيز المزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن وقصب السكر ، القمح . وقد التزمت الحكومة في إطار هذه السياسة بتحديد سعر ضمان يحق للمزارعين بيع منتجاتهم للدولة في حدود هذا السعر، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات لم يحالفه النجاح في العديد من السنوات ، وذلك إما بتأخير إعلان هذه الأسعار الذي يجب أن يكون قبل وقت كاف من تاريخ الزراعة ، وإما بالمستويات المنخفضة لأسعار الضمان المعلنه ، الأمر الذي يفقد هذه السياسة القدرة على تحقيق أهدافها.

4/6/1 التناقض المتعلق بتنمية الثروة السمكية والاستزراع السمكي

تعد مصر من أكثر الدول حاجة لتنمية مصادرها السمكية سواء من المصادر الطبيعية ، أو من خلال تنمية وتعزيز الاستثمارات الموجهة إلى أنشطة الاستزراع السمكي ، وذلك باعتبار أن منتجات هذا القطاع بما تنتجه من بروتين يخفف من حدة الضغط على الرقعة الزراعية وعلى موارد المياه المتاحة والتي تزداد ندرة سنه بعد أخرى . وعلى الرغم من قناعة الجميع بهذه الحقيقة، فإن السياسات المطبقة سواء في مجال صيانة وتنمية المصايد الطبيعية، أو في مجال تعزيز الاستزراع السمكي تعمل في اتجاهات متعارضة مما يحد من القدرة على تنمية هذا القطاع الهام. فمن جانب هناك إجراءات معقدة تواجه مشروعات الإستزراع السمكي ، ومن جانب آخر تواجه تنمية المصايد الطبيعية مثل البحيرات بالعديد من المشاكل التي من بينها القصور الواضح في أعمال الصيانة والحد من التلوث إلى غير ذلك من المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الطاقة الإنتاجية لهذه المصايد.

5/6/1 الالتزامات الدولية والإقليمية وسياسات وإجراءات الوفاء بها

تلتزم مصر بحكم عضويتها في عدد من التجمعات الاقتصادية ، أو توقيعها لعدد من الاتفاقيات الدولية ، ببعض الإلتزامات ذات الأثر الهام على قطاع الزراعة ، ومن بين هذه الإلتزامات ما أوردته اتفاقيات منظمة التجارة الدولية مثل حقوق الملكية الفكرية والصحة النباتية، وغيرها من الاتفاقيات المشابهة، ومن الطبيعي بل ومن الضروري أن تتخذ العديد من الإجراءات للوفاء بهذه الإلتزامات للحد من أثارها السلبية على قطاع

الزراعة ، والحفاظ على الحقوق المصرية التي رتبها هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وفي هذا المجال تشير حقائق الواقع أن الجهود المبذولة في هذا الشأن ما زالت محدودة للغاية ونظراً لضعف أداء المؤسسات المعنية ومحدودية الأنشطة المتعلقة بتوعية المزارعين ولفت أنظارهم إلى هذه الموضوعات الهامة ذات الأثر المستقبلي على أوضاعهم الإنتاجية والمعيشية .

6/6/1 غياب التنظيمات المؤسسية الخاصة بالسياسات الزراعية:

شهدت السنوات الماضية تعديلات شبه جذرية في النظام التجاري العالمي، خاصة بعد تطبيق اتفاقات منظمة التجارة الدولية ، وإتفاق الشراكة المصرية الأوروبية ، وإكتمال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومنطقة الكوميسا، وغيرها من الاتفاقات التجارية الثنائية. كما شهدت هذه السنوات أيضاً تطورات اقتصادية هامة على النطاق المحلى يأتي في مقدمتها تحرير قطاع الزراعة من القيود الحكومية ، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بفعالية في أنشطة هذا القطاع . ومن الطبيعي أن تحرص وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على استحداث وإنشاء كيانات مؤسسية قادرة على إعادة صياغة السياسات الزراعية ومراقبة تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة المختصة، وذلك لزيادة قدرة القطاع على المواءمة مع هذه المتغيرات الدولية الإقليمية من ناحية، وأيضاً القدرة على إدارة المفاوضات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، أو المشاركة بفاعلية في هذا الأمر على أقل تقدير، إلا أن الواقع يشير بوضوح إلى ضعف مؤسسى في كلا المجالين رغم أهمية كل منهما وأثره المستقبلي على قطاع الزراعة .

7/1 تحديات ومعوقات التنمية الزراعية

أظهرت تجربة التنمية الزراعية خلال العقود الثلاث الماضية ، أن مسيرة التنمية الزراعية تواجه بالعديد من المعوقات والمحددات، والتي من بينها ما يتعاضد أثره السلبى ويتفاقم فى قدرته على إعاقة مسيرة التقدم، الامر الذى يدعو إلى تضافر كافة الجهود وتنسيق كافة الفعاليات والأنشطة لمواجهة هذا ما يطلق عليه تحديات التنمية ، أما ما عدا ذلك من معوقات فهي وإن كانت ذات تأثيرات سلبية على الأداء التنامى ، إلا أن مواجهتها أو الحد من آثارها يعد أكثر يسراً وأسهل منالاً ، وأهم هذه التحديات والمعوقات:

1/7/1 التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية

1/1/7/1: رفع كفاءة استخدام موارد مياه الري

أظهرت تجربة الماضى حقيقة أن مصر رغم ما تحوزه من موارد مائية ، إلا أن هذا المورد بقياس تطورات السكان واحتياجات الغذاء يعد أكثر موارد الزراعة ندره ، إلى درجة اعتبار أن مصر أصبحت احدى دول العالم المصنفة ضمن دول الفقر المائى بنصيب للفرد يبلغ فقط نحو 800 متر مكعب سنوياً. ورغم هذا الفقر المائى والذى تزداد حدته سنة بعد أخرى ، إلا أن مصر تعد من أكثر دول العالم اسرافاً فى استخدام المياه ، فكفاءة نقل وتوزيع المياه لا تتعدى 70%، ونحو 50% فى نظم الري الحقلى. ورغم تفاقم المشكلة ، إلا ان السياسات الدافعة إلى ترشيد استخدام المياه مازالت محل نقاش. الأمر الذى جعل الاتفاق المجتمعى على هذه

المشكلة واقرار سياسات فعالة لمواجهةها تحديا أساسيا للتنمية ، إذ أنه بدون احراز تقدم ملموس فى هذا الاتجاه تتضائل قدره على الوفاء بأهداف التنمية فى مجال استصلاح الأراضي. وما ينطوى على ذلك من انخفاض قدره على زياده انتاج الغذاء أو خلق المزيد من فرص العمل ، أو غير ذلك من أهداف التنمية .

2/1/7/1 مواجهة مشكلة التففت الحيازي

تشير الاحصاءات إلى أن المساحات الزراعية المصرية هي من أكبر زراعات العالم تفتتاً خاصة فى الاراضي القديمة فى الدلتا والوادي ، حيث تراجع المتوسط العام لمساحة الحيازة من حوالي 6.3 فدان عام 1950 إلى 3.2 فدان عام 1960 ثم حوالي 2.1 فدان وفق التعداد الزراعي الأخير للموسم 2000/1999. كما بلغت نسبة أعداد الحيازات القزمية (أقل من فدان) نحو 43% من جملة الحيازات بعدما كانت لا تتجاوز 21.4% عام 1950 ، 26.4% عام 1960. وكنتيجة لهذا التففت تضيع نسبة تقدر بنحو 12% من أخصب الموارد الأرضية كحدود وفواصل فيما بين الحيازات ، كما تضعف قدره على تحديث الأنشطة الزراعية والارتقاء بالإنتاجية الزراعية. ويتطلب مواجهة هذه المشكلة فى ظل قوانين وشرائع الارث تغييرا جذريا فى مفاهيم الادارة المزرعية، بحيث يتم تحقيق التوازن فيما بين الحجم الاقتصادى للوحدة المزرعية، ومتطلبات الالتزام بقوانين التوريث، وقد يكون تطوير نظم الإدارة المزرعية بالتحويل إلى ادارة جماعية فى ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع أحد الحلول الممكنة لهذا التحدى الذى يواجه الزراعة المصرية وتتفاقم حدته سنة بعد أخرى .

3/1/7/1 الحد من التعدى على الأراضي الزراعية

منذ قرابة عشرين عاما ومصر تطبق قانونا صارما لحماية الاراضي الزراعية، ورغم حرص الجميع على نفاذ هذا القانون ، إلا أن التعديات على الاراضي الزراعية مازالت مستمرة ومازال التآكل فى الاراضي الزراعية يزداد حده إلى أن بلغ الفاقد السنوى نحو 20 ألف فدان من أجود الاراضي الزراعية فى الدلتا والوادي . الأمر الذى يشير الى أن علاج المشكلة بالتركيز على جانب التجريم والتحریم لم ينفذ الثروة المصرية من الأراضي الزراعية، بل ان الامر يتطب مواجهة شاملة بالتخطيط العمرانى للقرية المصرية من جانب ، وربط سياسة حماية الاراضي مع سياسة توزيع الاراضي الجديدة وذلك من جانب آخر .

4/1/7/1 تدعيم الزراعة بمؤسسات فاعلة لصغار المزارعين

إذا كانت مؤسسات وتنظيمات الزراع تؤدي أدواراً هامة يصعب الاستغناء عنها فى العديد من الزراعات العالمية، فان الزراعة المصرية بما تعانيه من تفتت حيازي، وتقليدية فى معظم عمليات الانتاج الزراعى، واختناقات فى تصريف المنتجات هى فى الواقع أشد حاجة لوجود هذه المؤسسات. ورغم ذلك يمكن القول أن الأثر التنموي لهذه المؤسسات يكاد يكون هامشياً، إلا فى حالات محدودة وظروف خاصة، وذلك بعد التردى الذى لحق بأوضاع التعاونيات الزراعية وفقدانها للعديد من الأدوار التى كانت تؤديها من ناحية ، وفقدان الثقة فى قدراتها من قبل المزارعين من ناحية أخرى. ومن هنا يمكن القول إن تعديل أوضاع التعاونيات الزراعية وبناء الثقة فيها من قبل المزارعين ، أو حثهم على إقامة تنظيمات مؤسسية طوعية قادرة على خدمتهم ويتحملون مسئوليتها

وقادرين على إدارتها ، يعد في الواقع تحدياً رئيسياً للزراعة المصرية في الفترة المقبلة ، إذ أنه بدون إحرارز تقدم واضح في هذا المجال يصعب إحرارز أى تقدم في العديد من المجالات الأخرى ، وذلك باعتبار ان مؤسسات الزراع هي في الواقع الوعاء التنموى الذى من خلاله يمكن تذليل العديد من العقبات بل وتحقيق الكثير من الاهداف .

5/1/7/1 زيادة فعالية مؤسسات البحث والارشاد الزراعي فى دعم جهود التنمية الزراعية

لقد تمكنت مصر خلال العقود الثلاث الماضية من بناء منظومات بحثية وارشادية دعمت الاداء الزراعي بالمستوى الذى أمكن معه مضاعفة الانتاجية الزراعية فى العديد من المحاصيل، والارتقاء بجودة المنتجات الزراعية وتدعيم قدراتها التنافسية فى الاسواق. ورغم ذلك فان كافة المؤشرات تؤكد ان معدلات إستفادة الزراعة من هذه المؤسسات لا يتسق مع القدرات الكامنة لديها، وذلك لاسباب يرجع معظمها لتقليص موازنتها السنوية والتي تكاد أن تغطى فقط الاجور والمرتببات دون اتاحة مخصصات مالية تذكر للبرامج والأنشطة البحثية، بالقدر الذى يمكن معه تحقيق الاستفادة الملائمة من الكوادر البحثية التى تم اعدادها إبان العقود الثلاث الماضية. وفى هذا المجال تشير المعلومات أن موازنة مؤسسات البحث والارشاد الزراعي تكاد لا تتعدى حاجز 0.01% من الدخل الزراعي القومي. وموازنات بهذا القدر لا مجال لمقارنتها بما يتاح لهذه المؤسسات فى الدول المتقدمة ، بل وفى العديد من الدول النامية ، والتي تصل فيها موازنة هذه المؤسسات الى ما يعادل نحو 2.5-3% من الدخل الزراعي سنويا. ويضاف الى ما سبق أنه بالرغم من محدودية الانفاق البحثى ، فان هناك هدرا واضحا فى هذه الموارد المالية المحدودة، وذلك بسبب تكرار الموضوعات البحثية، وضعف ارتباط ما يبحث من مشاكل أو موضوعات مع أولويات التنمية ، كما أن هناك ضعف فى تنسيق الادوار بين هذه المؤسسات يظهر بوضوح عدم وجود خطة بحثية قومية ملزمة ، يعمل فى إطارها كافة مؤسسات البحث الزراعي بتنسيق فى الاداء، وتعاون فى الامكانيات، وتبادل فى الخبرات ، بهدف تحقيق الصالح العام .

6/1/7/1 الاستفادة من التقدم فى مجال المعلومات والاتصالات

فقد خلفت ثورة المعلومات والاتصالات فرصاً ووسائل جديدة يمكن أن تخدم التنمية الزراعية على المستوى القومي. والتحديات مرتبطة بقدرة المؤسسات والعاملين المنفذين لهذه الاستراتيجية على الاستفادة بهذه الفرص . وهناك العديد من المؤسسات على الصعيد الوطنى على استعداد للتعاون لتعزيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الزراعة وأهمها : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء. ويجدر الإشارة بأنه يوجد كم هائل من المعلومات والخبرات المتراكمة فى القطاع الزراعي والتي لا يمكن استثمارها بالطرق التقليدية مثل خرائط الاراضى والمياه وبيانات التعديت على الأراضى الزراعية . كما أن البنية التحتية للاتصالات ونظم المعلومات التى تم بناؤها فهى إلى الآن لا تعمل بكامل طاقتها.

7/1/7/1 الحد من معدلات الفاقد فى الانتاج الزراعي

تعانى الزراعة المصرية من ظاهرة تزايد نسب الفاقد فى المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنع منها ، وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الاخرى، ويرجع ذلك إلى الجمود فى النظم التسويقية المطبقة مع تقليديتها وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية. وفى هذا المجال تشير التقديرات الى ان نسب الفاقد تتجاوز 30% فى الخضر والفاكهة ، ونحو 20% من البقول والدرنات ، ونحو 10% بالنسبة للحبوب ، بل أن هناك فقد آخر نوعى فى مستويات الجودة تضحل معه الاسعار وتزداد خسائر المزارعين. وفى المحصلة الاجمالية فان الفاقد الزراعي يشكل نسبة تتراوح بين 10-15% من الدخل الزراعي، ومن هنا فان الحد من هذا الفاقد يعد فى الواقع تحدياً رئيسياً من تحديات التنمية الزراعية ، حيث ان ذلك يتطلب العمل فى اكثر من اتجاه منها ما هو فنى باستنباط الاصناف النباتية الاكثر قدرة على تحمل عمليات التسويق من نقل و تخزين ، وكذا تطوير نظم معاملات ما بعد الحصاد ونشر معارفها فيما بين المزارعين، ومنها ما هو استثمارى لتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية على تعددها ، ومنها ما هو تنظيمى وتشريعى لتهيئة البيئة المناسبة لانتشار ونجاح نظم الزراعات التعاقدية.

8/1/7/1 تهيئة القطاع الزراعي للمواءمة مع التغيرات المناخية

تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية ولها تأثيراتها المحلية نظراً لإختلافات طبيعة وحساسية النظم البيئية فى كل منطقة - ولذا فإنه من الضروري تقدير مدى تأثر مصر ومواردها الطبيعية بتلك المتغيرات. وتعتبر الزراعة المصرية ذات حساسية خاصة لتغيرات المناخ حيث تتواجد فى بيئة قاحلة وهشة تعتمد أساساً على مياه نهر النيل وتتأثر بتغيرات المناخ المتوقعة من خلال:

- الزيادة المتوقعة لدرجات الحرارة وتغير نمطها الموسمي سوف يؤدي الى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل والحيوانات المزرعية وكذا إلى تغيرات فى النطاقات الزراعية البيئية.
- التأثيرات السلبية على المناطق الزراعية الهامشية وزيادة معدلات التصحر.
- زيادة درجات الحرارة سوف تؤدي الى زيادة البخر وزيادة استهلاك المياه.
- تأثيرات اجتماعية واقتصادية كهجرة العمالة فى المناطق الهامشية والساحلية.
- الارتفاع المحتمل لمستوى سطح البحر وأثره السلبي على الأراضي الزراعية بالدلتا.

وعند تحليل البيانات المأخوذة من مواقع شاطئية بمصر خلال الفترة من 1930 إلى 1980، وجد أنه خلال تلك الفترة، ارتفع مستوى سطح البحر بنحو 11.35 سنتيمتر فى مناطق رشيد ودمياط، كما أكدت الدراسات تراجعاً فى خط الشاطئ فى العصر الحديث مقارنة بما كان عليه فى القرن التاسع عشر، وقد استدل على أن زيادة قدرها متر واحد إلى مترين فى مستوى سطح البحر سوف تدمر ربع الأراضي الزراعية فى الدلتا وتضطر 8 ملايين نسمة للهجرة.

وعند دراسة التأثير المتوقع للتغيرات المناخية على إنتاجية الذرة والقمح والأرز، وجد أنها سوف تؤدي إلى تناقص إنتاجية القمح بنحو 18% والشعير والذرة الشامية بنحو 19% بينما ينقص محصول الأرز حوالي 17%. ولقد اهتم بعض الباحثين بالعوامل المسببة للأمراض التي قد تصيب المحاصيل نتيجة التغيرات المناخية، حيث تحدث بعض التبدلات الوظيفية والحيوية فى النبات العائل من ناحية، كما أن تغير مستوى ثاني أكسيد

الكربون يؤثر في الوظائف الفسيولوجيا للآفات الحشرية من جهة أخرى ومن ثم تحدث تغيرات هامة في سلوك الحشرات نتيجة الدفء الحراري والتغيرات المناخية الأخرى مما قد يؤدي إلى قصر دورة حياة الحشرات وتزايد أعداد تجمعاتها بسرعة كبيرة. وقد أسهمت الآليات التنظيمية لكل من معاهدة كيوتو والخطة التجارية الأوربية في تأسيس سوق ناشئة لتجارة المواد الكربونية، حيث من المفيد دراسة ذلك والعمل على تفعيل هذه الآلية كأداة تنموية.

وفي ضوء هذه الأوضاع المتوقعة يصبح من الضروري اتخاذ الاجراءات والبرامج التي تمكن من الموائمة مع الآثار المتوقعة لتلك التغيرات على الزراعة المصرية.

2/7/1 معوقات التنمية الزراعية

الى جانب ما تواجهه الزراعة المصرية من تحديات شديدة الاثر والوطأة على الاداء التنموى الزراعى، وذلك على النحو السالف الاشارة إليه، فإنها ايضا تواجه بعدد آخر من المعوقات التي تحد من فعالية جهود التنمية، وتضعف من العوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات المنفقة على القطاع الزراعي ويمكن تصنيف هذه المعوقات الى ثلاث فئات رئيسية هي كالتالى:

1/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالسياسات الزراعية

تتأثر التنمية الزراعية سلبا بعدد من المعوقات المرتبطة إما بضعف او تضارب ما ينفذ من سياسات، او غياب او جمود بعضها الاخر وعدم قدرتها على التطور وفق متطلبات تحديث الزراعة . فعلى سبيل المثال:

- محدودية استثمارات التنمية الزراعية: فعلى امتداد عشرين عاما ومنذ عام 1990 لم تتجاوز مخصصات التنمية الزراعية من الدخل القومى الزراعى نحو 9%، وهو نصيب لا يتسق على الاطلاق مع اهمية القطاع الزراعي ومساهمته فى الدخل القومى او خلق فرص العمل أو تهيئه البيئه المناسبه لنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى .

- جمود السياسات الائتمانية: وإقتصارها على الانماط التقليدية دون استحداث سياسات وخطوط ائتمانية تتلاءم مع متطلبات التطور والتحديث للانشطة الزراعية .

2/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالمؤسسات الزراعية

على الرغم من النجاح الذى تحقق فى الجوانب السعريه لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى ، فان إصلاح المؤسسات وتطوير ادائها مازال محل تساؤل، ومازال يمثل عقبة شديدة الاثر على مسيرة التنمية الزراعية. ويؤدى الضعف المؤسسى إلى خلق اشكاليات عدة يتمثل بعضها فى ضعف الرقابة على أداء الأسواق، خاصة اسواق مدخلات الإنتاج الزراعي، وما يعكسه ذلك من ارتفاع فى معدلات الغش التجارى، بينما يتمثل البعض الاخر فى تدهور مستوى جودة نواتج هذه المؤسسات. وتبدو هذه الاشكالية بوضوح عند الحديث عن مؤسسات التعليم الزراعي بانواعها المختلفه، وكذلك المؤسسات المسؤولة عن انتاج ونشر المعلومات الزراعية ، وتقديم الخدمات البيطرية ، وعموماً يمكن حصر أهم المعوقات المؤسسية فى النقاط التالية :

• ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها وغيرها من الوزارات والاجهزة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الاسمدة والتقاوى والكيماويات الزراعية.
- ضعف كفاءة اداء الخدمات البيطرية.
- ضعف جهاز الإرشاد الزراعي.
- ضعف منظومة المعلومات الزراعية، الامر الذى يضاعف من دقتها ويزيد من حده تضاربه.
- ضعف وبدائية منظومة انتاج التقاوي والشتلات .
- ضعف منظومة ومستويات التعليم الزراعي بمراحله المختلفة وضعف مواكبته للمتطلبات الحقيقية لسوق العمل.
- تقليدية وضعف نظم التمويل الزراعي.
- ضعف التنسيق بين مختلف الجهات العاملة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذى ينشأ عنه مشاكل كثيرة، مثل التكرار وعدم دقة المعلومات ولا يزال كثير من القيادات والعاملين غير مدركين لما يمكن أن تقدمه لهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- قلة عدد القرى المتصلة بشبكة التنمية الزراعية والريفية (فقط 5% من القرى) وكذلك قلة عدد الحاسبات وعدم توافر الشبكات الداخلية.

3/2/7/1 المعوقات المتعلقة باختلال التوازن بين تنمية الانتاج وخدمات التسويق

فى إطار ما سبق عرضه بشأن الاختلال التامى فى الحقبة السابقة فيما بين الاهتمام بتطوير وزيادة الإنتاج الزراعى، دون الاهتمام المناسب بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم والدراسات التسويقية. فقد أسفرت الأوضاع الراهنة عن مشاكل ومعوقات تسويقية ذات آثار سلبية حادة على التنمية الزراعية . فلا تزال النظم التسويقية الزراعية التقليدية هى النظم السائدة حيث يتحكم فيها طبقة التجار والوسطاء، ولا تزال نسب الفاقد والتالف مرتفعة للغاية نتيجة إهمال الوظائف التسويقية الأساسية، وعدم الاهتمام بتطوير معاملات ما بعد الحصاد. ولا تزال عوائد المزارعين تمثل نسباً ضئيلة من مدفوعات المستهلكين.